الأمم المتحدة S/PV.5264

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢٦٤**

الثلاثاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السيد روملو	(الفلبين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد رغاشيف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد آيدهو
	الجزائر	السيد قطي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد شريف
	الدانمرك	السيد مولر
	رومانيا	السيد باكنشي
	الصين	السيد تشن جنغي
	فرنسا	السيد دلا ساباليير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فالياكيس

جدول الأعمال

دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-51378 (A)

0551378

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بيرو وسلوفاكيا وسويسرا وكندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد توليامييني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت والتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أرحب باشتراك السيد بول فان تونغرن، المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لمنع نشوب الصراع؛ والسيد أندريا برتولي، رئيس الحلقة الدراسية بشأن تسوية الصراع ومنسق شبكة تسوية الصراعات بجامعة كولومبيا، والسيد فاسو غُندين، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للتراعات.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2005/594، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة.

بالنيابة عن أعضاء المجلس، أرحب بالوزراء من بيرو وجمهورية تترانيا المتحدة والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسويسرا واليونان.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا مدة بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من تأدية عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها المطبوعة وأن تدلي ببيان وجيز عند التكلم في القاعة.

وفي إجراء آخر لتحقيق أقصى استفادة من وقتنا بغية تمكين أكبر عدد ممكن من الوفود من أخذ الكلمة، لن أدعو المتكلمين فرادى إلى شغل مقاعد على طاولة المجلس أو أدعوهم للعودة إلى مقاعدهم في قاعة المجلس. وعندما يأخذ أحد المتكلمين الكلمة، سيُجلس موظف المؤتمرات المتكلم التالي المدرج في القائمة على الطاولة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد بول فان تونغرن، والسيد أندريا برتولي، والسيد فاسو غُندن.

وقبل أن أعطي الكلمة لهؤلاء المتكلمين، سأعطي الكلمة للسيد توليامييني كالوموه، الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون السياسية، الذي سيدلي ببيان نيابة عن الأمين العام.

السيد كالوموه (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعتذر بالنيابة عن الأمين العام الذي لم يتمكن من الإدلاء ببيانه في هذه الجلسة الهامة بسبب تضارب في جدول أعماله لا سبيل إلى تفاديه. وقد طلب مني أن أفعل ذلك نيابة عنه، ويسعدني أن أدلي بهذا البيان.

”في الأسبوع الماضي، جدد زعماء العالم التزامهم بالنهوض بثقافة منع نشوب الصراع المسلح باعتبار ذلك أسلوباً للتعامل الناجع مع تحديات الأمن والتنمية المترابطة في عصرنا. كما تعهدوا بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات المسلحة. وقرروا أيضاً إنشاء لجنة لبناء السلام ستؤدي دوراً رئيسياً في منع تجدد نشوب الصراع.

”لقد أسهم المجتمع المدني إسهاماً كبيراً في العملية التي أفضت إلى انعقاد القمة. وكانت جلسات الاستماع المعقودة في حزيران/يونيه الماضي خطوة جديدة رحبنا بها في علاقات الأمم المتحدة بالمجتمع المدني. كما أن المؤتمر المعني بدور المجتمع المدني في منع نشوب الصراع المسلح وإعادة البناء، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه الماضي، قد اتخذ خطوة مماثلة حيث اعتمد ٥٠٠ من ممثلي المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم برنامج عمل.

”ورسالتي لكم اليوم بسيطة: لا بد من الاعتراف الكامل بدور المجتمع المدني في منع نشوب الصراع. وعلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تبذل مزيداً من الجهد للاستفادة من المزايا النسبية للمجتمع المدني، وأخص بالذكر قوة الحضور وثراء الخبرة على الصعيد المحلي. والملكية المحلية والمشاركة أساسيان لنجاح عمليات السلام، سواء كنا نتكلم عن منع نشوب الصراع أو صنع السلام أو بناء السلام. ويجب أن يبقى الحوار والشفافية والمساءلة على قائمة أولوياتنا.

”وكثيراً ما يسبقنا المجتمع المدني في تحديد التهديدات والشواغل الجديدة. وهذا واحد من أهم أدواره بكل تأكيد. ومنظمات المجتمع المدني لا غنى عنها أيضا في دبلوماسية ”المسار الثاني“ ودبلوماسية ”التفاعل بين الشعوب“، التي كثيراً ما تكون أساسية لنجاح الدبلوماسية الرسمية والعمليات السياسية والمصالحة فيما بعد الصراع. وأحياناً، يمكن للمجتمع المدني أن يصل إلى أطراف لا يمكن للحكومات ولا للأمم المتحدة أن تصل إليها.

”وتستطيع منظمات المجتمع المدني أيضا أن تكمل عمل الأمم المتحدة من خلال تقديم تحليلات قيمة ونابعة من الميدان، ومن خلال إقامة شراكات لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وزيادة استدامة عمليات الأمم المتحدة، وإنشاء شبكات لدعم بناء السلام. ولكل هذه الأسباب، سيكون لمنظمات المجتمع المدني دور هام تؤديه في مداولات لجنة بناء السلام.

”ولقد أسفر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عن بعض الالتزامات الرائعة من الدول الأعضاء. ولكن لتحويل هذه العبارات إلى أفعال، ولتصبح استراتيجيات المنع وبناء السلام أكثر فعالية، يجب على جميع الأطراف الفاعلة – الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني – أن تعمل معا بوصفها شركاء.

”إنني ملتزم بأداء دوري في ذلك، وأحثكم جميعا على أداء أدواركم.“

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كالوموه على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد بول فان تونغيرين، المدير التنفيذي للمركز الأوروبي لمنع نشوب الصراعات.

السيد فان تونغيرين (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف لي أن أدعى إلى هذه الجلسة، وأشكر ممثل الفلبين شكرا جزيلا على هذه الدعوة لمخاطبة المجلس اليوم.

إن تعزيز السلم والأمن في القرن الحادي والعشرين يتطلب تحولا أساسيا في كيفية تصدينا للتحدي المتمثل في الصراعات العنيفة. وإنه أمر غير محتمل أن يلقى ملايين المدنيين حتفهم في الصراعات العنيفة بينما يملك المجتمع الدولي المعرفة والموارد لمنع حدوث ذلك. وكما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، فإن ''الصراعات العنيفة هي أحد أضمن وأسرع الطرق إلى قاع [مؤشر التنمية البشرية]''، وهي تهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالخطر.

واستجابة للتوصية المعنية بدور المجتمع المدني الواردة في تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة لعام ٢٠٠١ (S/2001/574)، قامت منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم بتنظيم أنفسها وأنشأت الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وبعد ثلاثة أعوام من الحوار والتشاور والبحث في شتى أنحاء العالم، تم وضع ١٥ برنامج عمل إقليمي وأخيرا برنامج عمل عالمي بشأن منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وتم تقديم هذه البرامج في المؤتمر العالمي المعني بدور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات المسلحة وفي بناء السلام، الذي عقد هنا في هذه البناية في تموز/يوليه من هذا العام. وندعو في برنامج العمل العالمي هذا إلى تغيير جوهري في التصدي للصراع، أي إلى إحداث تحول من رد الفعل إلى المنع. ونعتقد أن هذا التحول ليس ممكنا فحسب بل أنه فعال التكلفة أكثر بكثير.

إن المنع هو جوهر مهمة الأمم المتحدة وكان الغرض من تأسيس الأمم المتحدة قبل ٦٠ عاما. ولكن ذلك لا ينعكس في التركيبة الحالية للأمم المتحدة. وكما قيل في تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، فإن بناء السلام ما زال ''حلقة ضعيفة في الآلية المؤسسية للأمم المتحدة'' (A/59/2005 ، الفقرة ١١٤).

وبعد صدور التقريرين الرفيعي المستوى في عام ٢٠٠٤، نقترح أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أقوى في التوجيه والحفز، وأن تعمل بوصفها منظمة للاجتماعات المعنية بمجال السلم والأمن. ونوصي باستحداث منصب وكيل الأمين العام للسلم والأمن.

إن المناطق أو البلدان الميالة إلى الصراع ينبغي أن تراقب بشكل أفضل. وينبغي وضع مؤشرات أفضل للإنذار المبكر وإنشاء هياكل أساسية لبناء السلام، وذلك على أساس القدرات المحلية للسلام.

إننا نعتقد أنه من الأهمية البالغة أن يتم قريبا إصدار استكمال لتقرير منع نشوب الصراعات لعام ٢٠٠١. والتقرير المرحلي عن منع نشوب الصراعات الذي كان مزمع نشره عام ٢٠٠٤ مازال مؤجلا. ولكننا نأمل، الآن بعد أن انتهى مؤتمر القمة، أن يصدر ذلك التقرير عاجلا.

علاوة على ذلك، نقترح إجراء استعراض أكثر تعمقا لدور الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام في عام ٢٠١٠، وذلك من خلال تنظيم مؤتمر معني بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام يضم أصحاب المصالح العديدين، ويهدف إلى نهج متماسك ومتكامل بشأن المنع واستعراض منتصف المدة للجنة بناء السلام، مع تقديم المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني إسهاماتها في ذلك.

ونظرا لضيق الوقت، لا يمكنني هنا أن أسترسل كثيرا بشأن كل الأدوار المختلفة والهامة للمجتمع المدني، ولذلك

سأقول ببساطة إننا نؤيد بشدة استنتاج كوفي عنان في مناقشة مجلس الأمن بشأن دور المجتمع المدني في بناء السلام بعد الصراع العام الماضي (أنظر S/PV.4993)، عندما قال إن الشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ليست خيارا، بل ضرورة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يصلح مناهج عمله لزيادة الشرعية وشمولية الجميع والنيابية والشفافية من خلال تنفيذ توصيات فريق كاردوسو – فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني – لتعزيز انخراط المجلس مع المجتمع المدني ومن خلال تحسين تنظيم وفعالية اجتماعات صيغة آريا عن طريق إطالة المهل الزمنية وتغطية تكاليف السفر لزيادة مشاركة الأطراف الفاعلة من الميدان. وينبغي أن تجتمع بعثات مجلس الأمن الميدانية بصفة منتظمة مع الزعماء المحليين المناسبين للمجتمع المدني. علاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يدعم إنشاء فريق استشاري أو فريق خبراء معني بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام ويتألف من المهنيين والأكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني. وينبغي تعيين منسق للمنع وبناء السلام ضمن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

أخيرا، نحن نؤيد إنشاء لجنة لبناء السلام ونعتقد أن فعاليتها ستتعزز من خلال التعاون مع المجتمع المدني المتمرس في بناء السلام. وينبغي أن تكون اللجنة تحت إشراف مجلس الأمن والجمعية العامة. ونطلب من المجلس أن يؤيد المقترحات الداعية إلى اشتمال ولاية لجنة بناء السلام على إنشاء آليات رسمية على المستوى القطري مثل المنتديات المدنية لضمان الشراكة الرئيسية للمجتمع المدني في جهودها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الحلقة الدراسية المعنية بتسوية الصراعات ومنسق هيئة التدريس في شبكة تسوية الصراعات التابعتين لجامعة كولومبيا، السيد أندريا بارتولي.

السيد بارتولي (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية جمهورية الفلبين، معالي السيد البرتو روموالو، ومن خلاله أشكر حكومة الفلبين وممثليها هنا في نيويورك، الذي نظموا هذه المناقشة المفتوحة خلال رئاستها لمجلس الأمن.

لقد طلب مني أن أعرض وجهة نظر المراكز الأكاديمية كجزء من إسهام المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات، وذلك من خلال منظور المنظمة التي أسستها عام ١٩٩٧ في جامعة كولومبيا، هنا في مدينة نيويورك، وهي مركز التسوية الدولية للصراعات. وبالمناسبة، يوجد هنا في القاعة بعض الطلاب من المركز ويسعدني كثيرا أن أراهم. إن حدسي يخبرني بأن هذا الإسهام يشمل الفهم والتجريب.

إن الاشتياق الإنساني للسلام غير محدود، ومع ذلك تعوزه في بعض الأحيان الكلمات والصور المناسبة. فالأفراد والجماعات والدول والأمم يقعون فرائس لما لديهم من قيود عندما يستكشفون العالم المتسم بالتحديات الذي يعيشون فيه، وينتمون إليه، ويكدحون من أجله. لذلك فإن الإسهام الأكاديمي الأول في تسوية الصراعات هو تقديم وشحذ وتعزيز لغة تسمح لنا جميعا، بصفتنا الأسرة الإنسانية، أن نفهم الصراعات التي نعيشها، والصراعات المقبلة، والصراعات التي نخفق في إدراكها.

لهذا يجب أن نكون ممتنين لجهود وإبداعات الكثيرين من العلماء الذين قدموا إلينا العبارات لوصف وفهم عالم الصراعات والتصدي له. فبدون الأوساط الأكاديمية لما استخدمنا عبارات مثل ''التنمية'' أو ''الإبادة الجماعية'' بالطريقة التي نستخدمها اليوم. وحتى عبارة ''المنع'' ما كانت لتدرج في مفرداتنا كما هي مدرجة حاليا. ولذا

فإني واثق بأنكم جميعا في هذه القاعة ممتنون، مثلما أني ممتن، لكل أولئك العمالقة الذين قدموا إلينا الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة. لقد كان العديد منهم أكاديميين، وكرسوا أنفسهم للأسرة الإنسانية.

ونشأت الصراعات من جميع الخلفيات ونظم العقائد، لان الصراعات تشكل في الواقع تجربة بشرية مشتركة. وجميع الدراسات المتعلقة بتسوية الصراعات تتفق على أن الصراعات جزء من الحياة، إلى جانب الاختلافات والخلافات والمسافات. وتتم تسوية الصراعات عادة بدون اللجوء إلى العنف؛ وإن استخدام العنف، في الواقع، يؤدي في معظم الأحيان إلى تفاقم الصراعات.

ولذلك فإن الإسهام الثاني للأوساط الأكاديمية هو دراسة السبل التي تتم بها معالجة الصراعات بشكل بناء وبدون اللجوء إلى العنف. ولا يشكل هذا البحث وعدا فارغا؛ بل هو اعتراف بأننا جميعا بوصفنا بشرا دأبنا على مقاتلة بعضنا بعضا وعلى حل الصراعات منذ القدم. وتعاملت جميع المجتمعات البشرية مع المسألة الأساسية المتمثلة في منع نشوب الصراعات وتسويتها. وطورت جميع المجتمعات البشرية، بالترافق مع اللغة الخاصة بها، سبلا لوصف الصراعات ومعالجتها بشكل بناء.

ويجب أن نعتز بهذا التراث وأن نشعر بالخجل منه في وقت واحد لأنه من ناحية لم يحرم أبدا حرمانا كاملا أي مجتمع بشري من السلام، ولكن من الناحية الأخرى لم يكن أي مجتمع بشري أبدا خاليا من تهديدات العنف الماثل والتدمير. وتأخذ المجتمعات الأكاديمية هذا التراث مأخذا جديا، بإدماجه في التجريب اللازم لمواجهة التحديات الماثلة في الوقت الحاضر.

إن دور الأوساط الأكاديمية اليوم، كما يفسره مركز للتعليم العالي مثل مركز التسوية الدولية للصراعات، هو الاستمرار في البحث عما هو غير ظاهر حتى الآن، وعن إعطاء اسم للعنف والسلام بطريقة منتبهة للتحديات الراهنة وذكية في نهجها، وعقلانية في أساليبها ومسؤولة في وصفاتها. وهو إسهام في الإدراك والتجريب.

ويخطر بالبال نموذج، مثل النموذج الذي قدمه الأستاذ سو هاو، وهو زميل في جامعة الشؤون الخارجية في بيجين، يقوم بدارسة تسوية الصراعات في سياق إقليمي، أو النموذج الذي قدمه زملاؤنا في مؤسسة السلام السويسرية المتفانون في العمل لوضع للتعرف المبكر على مخاطر التوتر وتقصي الحقائق، وهي طريقة تجريبية لتوفير الإنذار المبكر.

ونظرا لكوني طرفا في جماعة سانت إيجيديو، المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي ذكرها الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠١ عن منع نشوب الصراعات المسلحة (S/2001/57)، التي ظللت أمثلها لدى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢، فقد كان من حسن الطالع أن أسهم في عملية السلام في زمبابوي. واكتشفنا حينئذ أنه بينما يستطيع الجميع خوض الحرب فإن الجميع يمكنهم في الوقت نفسه صنع السلام، بما في ذلك المجتمع المدني. وقاد ذلك الاكتشاف إلى بحث متجدد بروح من التجريب العميق التفكير. ورحبت جامعة كولومبيا بهذا النهج الابتكاري، الذي مكن الجامعة من أن تصبح نقطة مرجعية مفيدة، ومكانا للتحليل والمسؤولية في مجال التسوية الدولية للصراعات.

وتقليديا، ما انفكت الجامعات أقوى من القطاعات الأخرى للمجتمع المدني. وبتعليم النخب وتأييد القوى الحاكمة المستمر لها في أغلب الأحيان، ظلت الجامعات تستخدم كثيرا استقلالها لرعاية بحث إنساني يتجاوز قيود

سياسات المؤسسات. وظلت الجامعات أماكن يقابل فيها الاستقرار الابتكار.

ولذا أود أن أشير إلى أنه في ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ ستقام الصلاة من أجل السلام، التي بدأها البابا يوحنا بولس الثاني في أسسيسي في عام ١٩٨٦، في مركز آخر للتعليم العالي هو: جامعة جورج تاون في واشنطن، العاصمة. وفي وقت يبدو فيه استخدام القوى العنيفة للدين شائعا جدا، فإنه لا غنى عن تعزيز التلاحم بين الأشخاص ذوي النية الحسنة والعلماء وهم: المؤمنون والباحثون، والأوساط الأكاديمية ومتخذو القرار.

إنني أنتمي إلى إيطاليا، وهي بلد يعتز بوجود العديد من جامعاته القديمة. وأسماء مثل بولونيا وبادوا معترف بها في كل مكان في العالم بوصفها مراكز للتعليم العالي. وتوجد، معها، شبكة لمراكز التعليم العالي تغطي الآن الكوكب بأسره من بغداد إلى بومباي، ومن بيجين إلى بوسطن. ولا بد أن تفخر البلدان بمراكزها للتعليم العالي، وينبغي أن نرحب جميعا بحكمة بعض الأحاديث والأقوال المسندة التي تنسب للنبي محمد مثل: ”ما مات من يهب حياته للعلم“.

ويشكل مجلس الأمن مجالا إنسانيا غير عادي وفريدا. ويحدوني الأمل في أن يحافظ المجلس على انفتاحه على التعليم الأكاديمي. و منذ عام ١٩٩٨، أسهم مركز التسوية الدولية للصراعات بتنظيم دورة عن تسوية الصراعات يتم تدريسها في مقر رئاسة الأمم المتحدة لموظفي الأمم المتحدة وللدبلوماسيين من البعثات ولطلاب جامعة كولومبيا. وسيقودنا الإبداع إلى محاولة التوصل إلى حلول جديدة وأشكال جديدة للحوار والتفاعل. وهذه المناقشة المفتوحة ذاتها دليل على ذلك.

ويحدوني الأمل في أن تتسنى من خلال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – التي عقدت العام الماضي اجتماعا واعدا جدا بشأن الإسهامات الأكاديمية في السلام، برعاية جامعة روما لا سابينزا – ومنظمة الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة، التي عقدت مؤتمرها العام هنا قبل فترة لا تتجاوز شهرين، والقنوات الأخرى، المحافظة على الاتصال الحر والمفتوح بين جميع مراكز التعليم العالي ومنظومة الأمم المتحدة.

فلنستمر في التعلم معا. وعبر عن ذلك على نحو جميل الحاخامات القدماء الذين كانوا يتكلمون عن التعليم المشترك بالقول: o mituta o chevruta، وهو تعبير آرامي يمكن أن نترجمه إلى ”إما معا أو موتى“. حقا، دعونا نواصل التعلم ولنبق أحياء معا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمؤسس المركز الأفريقي للتسوية البناءة للمنازعات (اكورد) والمدير التنفيذي للمركز، السيد فاسو غوندين.

السيد غوندين (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشكر رئيس المجلس، وبعثته الدائمة لدى الأمم المتحدة، وحكومته، فضلا عن أعضاء مجلس الأمن، على منحهم المجتمع المدني هذه الفرصة لكي نقدم آراءنا أمام هذه الهيئة. وتشكل مبادرتكم، سيدي الرئيس، تذكرة واقعية بالتغييرات التي تحدث في العلاقات الدولية.

وفي تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، أوضح رئيس الفريق والرئيس السابق للبرازيل، السيد فيرناندو كاردوسو أنه ”كان بروز المجتمع المدني أحد معالم عصرنا التاريخية حقا. فالحكم العالمي لم يعد حكرا على الحكومات. ويؤدي تزايد مشاركة وتأثير الجهات الفاعلة غير التابعة للدول إلى تعزيز الديمقراطية وإلى إعادة تشكيل التعددية. كما أن منظمات المجتمع المدني هي القوى المحركة الأساسية وراء بعض أكثر

المبادرات ابتكارا للتصدي للتهديدات العالمية المستجدة''. (A/58/817، الفقرة ٣)

وفي هذا السياق ومع إدراك أن الصراعات المعقدة اليوم تتطلب حكمة جماعية وجهدا من جميع قطاعات المجتمع في بروز شكل جديد لتعددية الأطراف يقوم على أساس استهلالية ميثاق الأمم المتحدة: ''نحن شعوب''. وفي الواقع، نحن الشعوب – والدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص – بحاجة إلى صياغة شراكة جديدة. ولا بد لهذه الشراكة أن ترفض التمييز القائم على أساس الثروة والقوة، وعلى الحجم الجغرافي والسكان. ولا بد أن تستند تلك الشراكة إلى حكمة جماعية، على أن يكون كل شريك مدفوعا بمزاياه النسبية بالذات وخبرته وفرصته.

وأود، في البداية، أن أشير إلى أننا نسلم بأن تسوية النزاعات السياسية بين الدول وداخل الدول تظل، وينبغي أن تبقى، في نطاق اختصاص الدول القومية ونحترم ذلك. وينبغي أن يستكمل المجتمع المدني دور الدول القومية، وأن يبقى خارج الهياكل الرسمية للأمم المتحدة،لأنه يستمد قوته وشرعيته ومرونته من استقلاله.

ولكن طابع الصراعات اليوم متعدد الأوجه ومعقد وهي تتطلب باستمرار استراتيجية شاملة تنطوي على تعددية من الأطراف الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني. وهناك عدة مراحل للصراع وله العديد من الأبعاد. وعلى حسب تعقيد الصراع تتطلب جميع تلك المراحل والأبعاد أطرافا فاعلة مختلفة مع استراتيجيات ومهارات مختلفة.

وفي حالتنا بالذات بوصفنا منظمة (اكورد)، فإننا التقينا بأمراء الحرب في الصومال وعملنا معهم حينما لم تتمكن العديد من الدول من الالتقاء بهم. وقمنا بتدريب جماعات المتمردين في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبإعدادهم للمفاوضات، وهم سيشهدون على الدور الذي اضطلعنا به في تمكينهم من الدخول في المفاوضات. كما أننا ساعدنا ميسر الحوار بين الكنغوليين، ماسيري، الرئيس السابق لبوتسوانا، على إعداد فريقه للوساطة وقدمنا له المشورة بشأن عملية الوساطة واستراتيجيتها خلال المحادثات الفعلية.

وفي هذه اللحظة التي نتكلم فيها، تستضيف مؤسستنا في جنوب أفريقيا، تقريبا ٣٠ موظفا للأمم المتحدة من إدارة علميات حفظ السلام، للمشاركة في دورة لكبار قادة البعثة. وفي كانون الثاني/يناير هذا العام، استكملنا وقدمنا وثيقة إطارية للتعمير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، بعد أن كلفتنا الشراكة الجديدة بتطوير وإدارة عملية لوضع تلك الوثيقة.

وتشكل هذه المبادرات نماذج عملية للمجتمع المدني والتعاون الحكومي وغير الحكومي نحو منع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للنزاعات.

وأنتقل الآن إلى أحد أهم التطورات التي حصلت في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وهو إنشاء لجنة بناء السلام. وما كان في وسع إنشاء اللجنة وغرضها أن يكونا أكثر مواتاة بالنسبة لبلد مثل بوروندي، التي خرجت من فورها من الصراع ولكنها تواجه تحديات هائلة، وتحظى بموارد قليلة جدا، وتجابهها أولويات متنافسة للمساعدة التي يقدمها المانحون والمنظمات غير الحكومية. والحاجة لم تكن يوما أكثر إلحاحا لإجراء تنسيق مركزي للجهود الإنمائية التي تجمع جميع الأطراف الفاعلة معا لأجل القيام، مع حكومة البلد المضيف والسكان المحليين، بوضع برنامج لإعادة الإعمار وبرنامج للتنمية المستدامة لفترة ما بعد الصراع. ومع ذلك، ستظل اللجنة وليدة ميتة ما لم تستطع أن تعبئ أكبر عدد من الأطراف ذات الصلة. وبغية القيام بذلك، يجب أن تتيح

نفسها لجميع الأطراف الفاعلة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، عن طريق جميع محافل الأمم المتحدة.

وفي الدقيقة المتبقية، اسمحوا لي أن أذكر بأن العالم، بصرف النظر عن شراكة جديدة، يحتاج إلى توافق في الآراء. ويعرف جميع الذين يديرون الصراعات إدارة جيدة أن المرء لا يستطيع إحراز تقدم في حل الصراعات بدون أن يجمع أولا أطراف الصراع بعضها مع بعض بغية إدراك المشاكل التي تواجهها. وإذا أردنا أن نبني شراكة جديدة، علينا أن نتوصل إلى توافق في الآراء حيال طابع التهديدات الأمنية وأسبابها ومظاهرها، وهي التهديدات التي تواجه العالم اليوم. وبوجود هذا الإدراك، يتعين أن تتبعه حلول مشتركة.

لقد اتحدنا عام ١٩٤٥ في إطار هذه الهيئة لإحلال السلام في العالم. واليوم، بعد مرور ٦٠ عاما، نحن منقسمون إزاء كيفية إحلال السلام في العالم. فلنعمل على ألا تقول الأجيال المقبلة إننا ترأسنا أمما متحدة كانت أمما منقسمة. ولنقم شراكة جديدة ولنتوصل إلى توافق جديد في الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بير ستيغ مولر، وزير خارجية الدانمرك.

السيد مولر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وعلى استرعاء اهتمام مجلس الأمن إلى أهمية إشراك المجتمع المدني في منع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وأرحب كذلك بمشاركة ممثلين من المجتمع المدني في جلسة اليوم، ويسرني أنني استمتعت إلى ما قالوه.

بداية، أود أن أؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به لاحقا هذا الصباح ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن النُهُج التي نسلكها لبناء السلام ومنع الصراعات يجب أن تكون متشابهة. فإذا تعذر علينا أن نرعى السلام المستدام وأن نبنيه، لا يسعنا منع اندلاع صراعات جديدة أو، في الحقيقة، منع صراعات قديمة من أن تصبح صراعات جديدة تتصف بالعنف. وعليه، فإن الجهود التي تبذلها لإنشاء لجنة لبناء السلام هي أيضا جهود ذات أهمية من منظور منع الصراعات. فإنشاء لجنة لبناء السلام بارقة أمل للذين يعانون من آثار الصراعات المسلحة. وهي تجلب الأمل لمنظمات وأفراد المجتمع المدني الذين يعملون بدأب لإخراج مجتمعاتهم من رماد الصراعات. وعلينا كفالة أن تبدأ هذه الهيئة الجديدة عملها، حسبما اتفقنا عليه في مؤتمر القمة، في موعد لا يتجاوز نهاية هذا العام.

إن الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في منع الصراعات ليس مهما فحسب، إنما هو دور لا غنى عنه. واسمحوا لي أن أذكر مجرد بضع حالات نكون فيها خاسرين من دون المجتمع المدني.

أولا، إن الحل الطويل الأمد المستدام لحماية أمن البشر يكمن في التصدي للأسباب الجذرية للصراعات. وبغية التصدي لتلك الأسباب، يتحتم إشراك المجتمع المدني المحلي. والحوار والتعاون مع المجتمع المدني أمران رئيسيان في الجهود التي نبذلها للتوصل إلى الهدف العام: ألا وهو تحقيق التنمية السلمية المتواصلة للمجتمعات الديمقراطية والتعددية.

وفي الدانمرك، أدركنا الدور المحوري للمنظمات غير الحكومية في منع الصراعات، وفي برنامج أفريقيا من أجل السلام، وهو البرنامج الذي أعددناه، نسهم في عمل المجتمع المدني لإنفاذ دوره الهام في منع الصراعات المحلية. وتضطلع منظمات الدانمرك غير الحكومية بدور نشط وهام في المشاريع التي تمولها الدانمرك في جميع أنحاء العالم، وهي تعمل عن قرب مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

ثانيا، إن الشرط الأساسي المسبق لمنع الصراع هو الإنذار المبكر. وبغية اتخاذ الخطوات الكافية في الوقت المناسب لتجنب اندلاع الصراع، يتحتم جعل المعرفة والمعلومات الضرورية متوفرة. فالاستجابة المبكرة تستلزم الإنذار المبكر.

إن أفضل ما ينبئ مبكرا باحتمال اندلاع الصراع هو المجتمع المدني. والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، ومؤسسات حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية وممثلو الأقليات والسكان الأصليين كلها أمثلة على ممثلي المجتمع المدني الذين يمتلكون المعرفة المباشرة بتصاعد التوترات في المجتمعات الهشة. ونحن نعتمد على أفراد المجتمع المدني لإطلاق صفارة الإنذار، وينبغي أن نصغي لهم وأن نعمل عند الضرورة.

أخيرا، إن المجتمع المدني غالبا ما يؤدي دورا حاسما بوصفه ميسرا للسلام وشريكا محليا للتوسط بين أطراف الصراع. وفي المجتمعات التي تمزقها التوترات العرقية أو السياسية أو الدينية أو انعدام الثقة، فإن الفرق بين الصراع المفتوح والمصالحة يمكنه أن يكون انخراط المجتمع المدني بنشاط. وبناء الثقة بين الأطراف المتخاصمة هو أساس بناء السلام.

ولقد شهدنا كيف أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية يكون لها تأثير كبير في أغلب الأحيان. ففي شمالي أوغندا، على سبيل المثال، تدعم الدانمرك أنشطة تقوم بها منظمة ”أنقذوا الأطفال“، وهي ترمي إلى تهيئة بيئة قوامها التعايش السلمي وبناء السلام. وتتضمن تلك الأنشطة أندية للسلام في المدارس، ومجموعات داعمة من الأهالي لتعزيز منع الصراع ونشر رسالة الأطفال عن السلام في جميع وسائط الإعلام. وثمة مثال آخر هو العمل المتعلق بالألغام. هناك منظمة دانمركية غير حكومية في أفغانستان تدير برنامجا يشغّل المقاتلين السابقين للمساعدة في إزالة الألغام، وبهذه الطريقة يصبحون مسالمين الأمر الذي يخفض إلى درجة كبيرة خطر تجنيدهم على أيدي عناصر مزعزعة للاستقرار.

ولا يسع المجتمع المدني أن يؤدي دور ميسر السلام من العدم. فالمجتمع المدني يحتاج إلى دعم وتفهم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ونحتاج إلى توفير بيئة آمنة يمكن أن يعمل ممثلو المجتمع المدني في ظلها. والمهم كذلك التشجيع السياسي والدعم الاقتصادي. ويجب تعزيز القدرات على منع الصراع وبناء السلام عن طريق زيادة تشاطر المعلومات، والتنسيق والمساعدة المشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، من شأن عمل لجنة بناء السلام أن يستفيد كثيرا من انخراط المجتمع المدني.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا يسع مجلس الأمن أن يتحمل هذه المسؤولية لوحده. ومثلما يصبح الأمر بالنسبة إلى المجتمع المدني، يصبح كذلك بالنسبة إلى المجلس من حيث أنه لا يستطيع أن يؤدي دوره من فراغ. فالترابط وقيام علاقة بين الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في نيويورك والدور الذي تؤديه الأطراف الفاعلة في الميدان، بما في ذلك المجتمع المدني، يسترعيان إجراء حوار وتعاون وثيقين.

وثمة خطوة هامة تتمثل في وجود مركز تنسيق للمنظمات غير الحكومية في بعثات الأمم المتحدة. ففي التخطيط المدني – العسكري وفي أنشطة بناء السلام، ينبغي اعتبار المجتمع المدني شريكا ومساهما. وعلى العموم، ينبغي أن تظهر آراء المجتمع الدولي في تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن عمليات ذات ولاية.

وهناك مجال مناسب آخر هو تطوير استراتيجيات منع الصراع. وينبغي للمجلس أن يستكشف سبلا جديدة لإنشاء إطار تعاوني مع المجتمع المدني. وبوسعنا – مثلما فعلت الرئاسة اليوم – أن نستغل استغلالا أكبر فرصة دعوة ممثلي المجتمع المدني إلى جلساتنا المفتوحة، أو بإمكاننا أن نعقد اجتماعات تقليدية غير رسمية مع المنظمات غير الحكومية.

وفي الختام، فإن الحوار وتشاطر المعلومات والتعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني في نيويورك، والأهم في الميدان، أمور تشكل عناصر هامة في كفالة ألا يكون السلام والازدهار مجرد طموح بل حقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ثيودور بكونشي، وزير الدولة للشؤون العالمية ووزير الخارجية في رومانيا.

السيد بكونشي (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بالامتنان لحضوركم، سيدي، في سدة رئاسة مجلس الأمن. ولا بد من القول إن اجتماع القمة الذي عقده المجلس مؤخرا تحت رئاسة الفلبين وفر لنا انطباعا قويا. وأود أن أهنئكم على ترتيب عقد هذه المناقشة في الوقت الملائم – وهي مناقشة مجزية – بشأن ما للمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية من قدرة على الإسهام بفعالية في أعمال الأمم المتحدة الرامية إلى تجنب الصراعات أو تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. إنه موضوع هام لأنه يتعلق بدور الشركاء المهمين في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها من أجل تحقيق السلام. وسألزم مع ذلك جانب الإيجاز، لأن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

ما زال نهج المجتمع الدولي إزاء منع نشوب الصراع وتسوية النزاعات يتطور استجابة لتغير طابع الأخطار التي تتهدد السلام والأمن في العالم المعاصر. وقد وسعت منظومة الأمم المتحدة في الأعوام الماضية نطاق قدرتها على الاكتشاف المبكر للحالات التي يحتمل أن تنطوي على خطر، وعلى اتقاء تصعيد أسباب التوتر، وعلى مساعدة الأطراف على إدارة نزاعاتها وتسويتها بالطرق السلمية في نهاية المطاف. بيد أن الحقائق الواقعة في الميدان، حتى حين تبدو قدرات المنظمة على التحليل والتخطيط في أحسن صورها، تشير بوضوح إلى وجود حاجة مستمرة إلى المزيد من تحديد وتكوين موارد إضافية.

لذلك فإن مناقشتنا اليوم أكثر من ضرورية كوسيلة للحفز على التفكير في تعزيز قدرة الأمم المتحدة ومعرفتها ومواردها وأدواتها من أجل كفالة نواتج أفضل في مجال منع نشوب الصراع والتسوية السلمية للنزاعات. وبعد الاعتراف بإسهام المجتمع المدني المتزايد باستمرار في هذه العمليات وتقدير ذلك الإسهام، ينبغي أن نواصل استكشاف الطرق والوسائل اللازمة لزيادة إشراكه فيها. وقد تكرر التشديد في هذه القاعة ذاتها على القيمة المضافة التي تتيحها مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة، حيث نسلم بأن مكونات المجتمع المدني المذكورة بالغة الفعالية بالنسبة لإحداث فارق في جميع مراحل الصراع تقريبا وفي كفالة دوام الحلول السياسية التي تنشأ من أجل إنهاء الصراع واستدامتها، مهما كانت تلك الحلول.

وتشارك هذه المنظمات مشاركة فعلية في الحيلولة دون نشوب الصراعات، مستندة في ذلك إلى مجموعة من الأرصدة، من قبيل إلمامها المباشر بالحالة على أرض الواقع وصلاتها بالجهات الفاعلة ذات الصلة دون عائق. ونتيجة لذلك تكون المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في بعض الحالات أكثر فعالية في تبين الأزمات الناشئة، ومن

ثم تشكل موارد لا تقدر بثمن لنظام مكرس للإنذار المبكر للوكالات الدولية العاملة في الميدان.

وفي حالات أخرى تكون لهذه المنظمات القدرة على القيام بأدق تقييم لخطر التصعيد في نزاع محدد، وذلك دائما عنصر حاسم في وقف الصراع قبل أن ينشب بالفعل. علاوة على ذلك، فعلى النقيض من المشاركة الدولية، التي تكون متفرقة ومؤقتة ومجزأة، يتيح استمرار وجود المجتمع المدني الفرص لبناء علاقات طويلة الأجل، الأمر الذي يخلق شعورا بالثقة فيما بين أطراف النزاع، فضلا عن فتح قنوات أكثر موثوقية واستدامة للحوار. ويوفر طول بقاء منظمات المجتمع المدني وما يعقبه من تعزيز مصداقيتها لتلك المنظمات قدرة أفضل على الوصول للجهات الفاعلة المشتركة في التسوية السلمية للنزاعات والتأثير في هذه الجهات، كما يتيح لها استكشاف طرق ووسائل مبتكرة للمساعدة في هذه العملية. وأخيرا، بما أن معظم الصراعات اليوم تنطوي في جوهرها على قضايا عرقية أو دينية، فإن الجهات الفاعلة المحايدة، من قبيل منظمات المجتمع المدني المتعددة الأعراق أو المشتركة بين الأديان، هي في وضع متميز للمساعدة في التغلب على الانقسامات الطائفية وتعزيز تفاهم أفضل بين عناصر المجتمع الدينية والعرقية.

وبالنظر إلى الإمكانيات التي توفرها المعرفة والفهم التلقائي لجهات المجتمع المدني الفاعلة، ينبغي تأكيد العمل على تحسين التعاون والارتقاء بمستواه بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، لجعل الأنشطة المرتبطة بمنع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للنزاعات أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة. ويتضمن منع نشوب الصراعات طرائق من قبيل المشاركة، والتمكين والإمساك الوطني بزمام الأمور، مما يمكن من القيام برد فعل سريع قبل أن يبلغ النزاع مرحلة الصراع. ويجب أن يساعد المجتمع الدولي على تنمية العمليات السياسية المحلية التي يشترك فيها المجتمع المدني مع المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الحكومية على الصعيد المحلي في توجيه دفة عمليات اتقاء الصراع.

ويتعين تشجيع الحوار فيما بين الجهات الفاعلة في نطاق المجتمع المدني وتيسيره بغية السماح بإجراء مناقشات صحية، ورعاية التحولات، وبناء توافق الآراء، وترجمة السياسة إلى واقع عملي. وفي البلدان التي تتشكك فيها الطوائف في بعضها البعض أو التي يؤدي الصراع فيها لتآكل جذري للهياكل الاجتماعية، من الضروري بصفة خاصة استكشاف جميع النماذج التشاركية الفعالة لمنع نشوب الصراع وتسوية النزاعات، بما في ذلك تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وآلياتها ذات الصلة وشركائها، حسب الاقتضاء.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على دور وسائل الإعلام. فوسائل الإعلام بإتاحتها منبر التعبير والظهور للجميع، ومنهم بصفة خاصة الفقراء والمهمشين وأبناء الأقليات، هي في وضع يتيح لها المساعدة على علاج التفاوتات والفساد وأشكال التوتر العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل الأسباب الجذرية للكثير جدا من الصراعات. ونظرا للتصاعد الكبير في الثمن الذي يدفعه الصحفيون وموظفو الدعم الأساسيون على نطاق العالم من أرواحهم، حيث يقتلون أثناء تغطيتهم لأحد مواضيع الصراع أو إحدى حالات ما بعد انتهاء الصراع، ينبغي علينا أيضا أن نفكر بشكل أعمق في ضرورة تعزيز وكفالة الاحترام لحرية التعبير وإبداء الرأي، فضلا عن المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

لقد شهدنا يوم الجمعة اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونثني على الاعتراف بالإسهام الإيجابي الذي يقدمه المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، في

تعزيز وتنفيذ البرامج الإنمائية وبرامج حقوق الإنسان، التي تعد في نهاية المطاف عوامل رئيسية في منع نشوب الصراعات، كما نثني على التسليم بأهمية اشتراكها المستمر مع الحكومات، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى.

وتشكل مساهمة المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وإدارتها أيضا فصلا هاما من فصول ''الدروس المستفادة'' من التطور المستمر في تعزيز العلاقة بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويرمي هذا الفهم لتعددية الأطراف إلى إيجاد طرق وآليات أكثر ملاءمة للتعاون من أجل الاضطلاع على نحو أفضل بمهامنا المشتركة.

السيد فالياكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود يا سيدي الرئيس أن أهنئكم على عقد هذه الجلسة لمناقشة مسألة غاية في الأهمية وحسن التوقيت. كما أود أن أشكركم على تزويدكم لنا بورقة مفاهيم مفيدة. وتعرب اليونان عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن منع نشوب الصراعات العنيفة لهو أمر في صميم ولاية الأمم المتحدة. وقد بذل كثير من الجهود في السنوات القليلة الماضية لزيادة فعالية المنظمة في هذا المجال والانتقال من ثقافة لرد الفعل إلى ثقافة للوقاية.

ويولي تقرير الأمين العام الصادر في عام ٢٠٠١ والمعنون ''منع نشوب الصراعات المسلحة'' مكانا هاما لمنع الصراعات المسلحة في جدول أعمال الأمم المتحدة ويؤكد أهميته لإقرار سلام وأمن دائمين. ويسلم ذات التقرير وقرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (٢٠٠١) تسليما واضحا بما للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من دور هام في دعم الجهود الوطنية لمنع نشوب الصراعات.

وقد شهدنا أيضا نشاطا متزايدا من جانب مجلس الأمن في مجال منع نشوب الصراعات وتفاعلا أوثق بينه وبين المجتمع المدني في هذا الصدد. ويتضح هذا في مختلف البعثات التي أوفدها لتقصي الحقائق وبناء الثقة إلى المناطق المحتملة لنشوب الصراع المسلح. كما يتلقى المجلس وينظر في عدد كبير من التقارير التي تتضمن معلومات توفرها المنظمات غير الحكومية عن حالات تهدد الاستقرار السياسي للدول ورخاءها.

وعقدت مؤخرا كذلك مؤتمرات هامة، ويمكن للتوصيات التي أصدرتها أن تحرك هذه العملية بشكل هام قدما للأمام.

إن منع نشوب الصراعات نشاط شاق ومعقد يقتضي اشتراك كثير من الجهات الفاعلة. واليوم لا تقتصر مهمة منع نشوب الصراع فقط على الحكومات الوطنية والأمم المتحدة ولكنها تقع أيضا على عاتق المجتمع المدني، كالمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ووكالات التنمية.

وثمة إدراك عام مؤداه أن معظم الصراعات الداخلية اليوم يسببها أساسا الحكم الضعيف، وغياب المؤسسات الديمقراطية، والانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وانعدام التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتمييز العرقي المنظم، والتاريخ السابق للصراع وسياقه الإقليمي.

وفي رأينا أن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دورا حاسما في منع نشوب الصراعات، عن طريق تقديم تحليل مستقل لحالة بعينها، ومعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الصراعات في مرحلة مبكرة، وتثقيف الناس عن فظائع الحرب، وإثارة الوعي العام بشأن تلك القضايا، ومن ثم تعبئة الإرادة السياسية والعمل السياسي. وفضلا عن ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والمحلية، بفضل مرونتها ومدى انتشارها والتزامها، يمكن أن تستجيب بسرعة للبوادر الأولى للتوترات التي تحمل في طياتها إمكانات التصاعد

والتحول إلى صراع عنيف. والمنظمات غير الحكومية يمكن أيضا أن توفر منبرا مستمرا للنقاش، وأداة للعمل، وأن تؤمن، بالتالي، مزيدا من القدرة على الاستجابة والمساءلة.

إن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يكملان جهود الأمم المتحدة. والواقع أنه في العديد من عمليات حفظ السلام الحالية المتعددة الوظائف، تتعاضد الأدوات المدنية والعسكرية، وتؤدي دورا مهما في النهوض بالسلام الدائم والتنمية. وفي مرحلة ما بعد الصراع، ينخرط المجتمع المدني في أنشطة متعددة، مثل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وترسيخ التحول الديمقراطي، وتدعيم السلام والمصالحة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في صفوف المجتمع، وتوفير التربية المدنية والتدريب والبحث.

وعلى الرغم من أن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تضطلع بدور حيوي في العملية الديمقراطية، وفي توطيد أركان السلام والاستقرار الدائمين، فلا تزال قدرتها، وبالذات قدرة العناصر المحلية الفاعلة، ضعيفة. ونرى أنه يلزم مواصلة بناء وتطوير تلك القدرات. وفي هذا الصدد، تقوم الحاجة إلى ضمان تنسيق وتعاون أوثق وأفضل مع الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تعمل بصورة أفضل على إدماج آراء وتبصرات تلك العناصر المهمة في تدابير السياسة العامة المتعلقة بمنع نشوب الصراع. وينبغي لمجلس الأمن، بصفة خاصة، أن يكون على وعي بتلك الآراء من خلال التقارير التي يتلقاها بشأن حالات الصراع المحتملة. وعلى المجلس أيضا أن يضع في اعتباره آراء العناصر الفاعلة المحلية، عندما يقوم بزيارة مناطق الصراع المحتمل. وأرى أن اجتماعات صيغة آريا تعد أدوات مفيدة على وجه الخصوص، لأنها تزود مجلس الأمن بمعلومات مستقلة تتعلق بالحالات التي يمكن، احتمالا، أن تزعزع استقرار بلد ما. فتلك الاجتماعات أسهمت في شحذ آراء أعضاء المجلس حول الحاجة إلى القيام بعمل وقائي. ونحن نؤيد بقوة مواصلة عقد هذه الاجتماعات في المستقبل.

ختاما، أود أن أشدد على تأييد بلدي الكامل لجميع أنشطة هذه المنظمة لمنع نشوب الصراع. ومع ذلك، نعتقد أن استراتيجيات الأمم المتحدة المقبلة في هذا المجال ينبغي أن تشرك العناصر المحلية في المقام الأول، وأن تعزز قدراتها على منع نشوب الصراعات المحلية وتسويتها. والسلام الدائم لا يمكن إرساؤه إلا بعد تلبية احتياجات الأشخاص المعنيين على النحو الكافي، والاستماع إلى آرائهم وأصواتهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو معالي السيد عبد القادر شريف، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تترانيا المتحدة إلى أخذ الكلمة.

السيد شريف (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى وزير خارجية الفلبين على عقد هذه الجلسة المهمة. وأود كذلك أن أشكر السيد بول فان تونجيرين والسيدة أندريا بارتولي والسيد فاسو غوندون على عروضهم المتبصرة.

ونحن نجد أن موضوع نقاش اليوم مفيد ووثيق الصلة بموضوع مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في الأسبوع الماضي. فبينما ركز مؤتمر القمة على دور الدول والمؤسسات الحكومية الدولية في منع نشوب الصراعات وتسويتها، نعتبر أن موضوع اليوم المتعلق بدور المجتمع المدني في المسعى ذاته، جاء تكملة لا مفر منها.

في صراعات وحروب اليوم، وفي عصر الإرهاب الذي نعيشه، يكون أول الضحايا دائما من الرجال العاديين والنساء والأطفال. وبالتالي، ينبغي أن يجد المجتمع المدني مصلحة عليا في منع نشوب الصراعات، لأن هؤلاء الناس

هم المستفيدون المباشرون من السلام والأمن في كل مجتمع. ودور المجتمع المدني وفعاليته في منع نشوب الصراعات والنهوض بالسلام والأمن، يتعززان بمدى التمتع بالحريات المدنية في ذلك المجتمع: من خلال السماح بحرية التعبير والانتماء، وفي تشكيل الرأي والتأثير فيه، وإتاحة المشاركة في العمل السياسي المتعلق بقضايا الصراع والسلام والأمن، على كل من المستويين الوطني والدولي.

وينبغي أن تكون البرلمانات الوطنية موضع التركيز الأولي في القيام بعمل من أجل منع نشوب الصراع في أي مجتمع ديمقراطي. فالمواطنون ومنظماتهم يشكلون جماهير الدوائر الانتخابية التي يُسأل أمامها المشرعون. والمجتمع المدني، كأفراد أو منظمات مجتمعية، وبمساعدة وسائط الإعلام، مخول من الناحية الاستراتيجية بالتأثير على السياسات والقرارات المتعلقة بالصراعات والسلام، وحث الحكومات أو إرغامها على اتخاذ إجراءات سريعة وملائمة لتجنب الصراعات الوشيكة. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تكون الحكومات شريكة مع المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات.

وينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص مؤسسات مثل الجامعات ومراكز الأبحاث ووسائط الإعلام وجماعات حقوق الإنسان، في طليعة الكشف المبكر عن الضغوط والتوترات المنهجية التي يواجهها المجتمع، والتي يمكن أن تكون الأسباب الجذرية لنشوب صراعات عنيفة. إن الإنذارات المبكرة التي تنبئ بأزمات وشيكة غالبا ما تصدر عن المجتمع المدني. وهذه المنظمات نفسها عليها أن تولد الوعي بهذه الأزمات وتحفز على اتخاذ إجراءات سياسية مبكرة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي لترع فتيل وتسوية المشاكل التي يمكن أن تتطور إلى صراعات وحروب عنيفة. وذلك الدور يتطلب التنظيم وبناء القدرات والربط الشبكي فيما بين منظمات المجتمع المدني التي لها ولايات مختلفة.

لقد كانت منظمات المجتمع المدني فعالة في تخفيض أو تسوية الصراعات بين مجموعات ودول، بالإبقاء على قنوات اتصال غير رسمية لتعزيز التفاهم. وكانت مفيدة في تقليص التوتر والغضب والخوف وسوء الفهم بين الأطراف المتصارعة. وكانت أيضا قادرة على تسهيل وتمهيد الساحة لمزيد من المفاوضات الرسمية. وينبغي تشجيعها على استخدام معارفها المتخصصة وخبراتها ومواردها في مساعدة الأطراف المتصارعة على حسم خلافاتها والنهوض بالمصالحة. إن منظمات المجتمع المدني تتمتع بميزة صبغتها غير رسمية، وليست لديها القيود السياسية التي تحول بينها وبين اتخاذ الإجراءات بأسلوب انتقادي، ولكن عليها أيضا أن تظل بناءة ومسؤولة.

وفي الوقت ذاته، علينا أن نتوخى اليقظة، وألا نتردد في اتخاذ إجراءات وقائية ضد شرائح المجتمع المدني التي تتعمد الانخراط في نشر الصراعات والتحريض عليها وإذكائها. وفي الأسبوع الماضي فقط، اضطررنا إلى اتخاذ إجراء في حالة تحريض على الإرهاب. فذكرياتنا عن الدعاية الخبيثة التي روَّجها راديو ''ميل كوليتر'' والتي أشاعت إيديولوجية الإبادة الجماعية في رواندا، ما زالت عالقة في أذهاننا، ونحن نسعى جاهدين من أجل تهدئة الصحافة التحريضية في قطاعات من وسائط الإعلام في كوت ديفوار، لإنقاذ عملية السلام هناك.

وبينما نعترف بالإسهام الإيجابي الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وتسويتها، فإن تجربتنا العملية في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا علمتنا أن قرب المكان يعني الكثير عندما يتعلق الأمر بالعمل الوقائي. وتوصيتنا المحددة، إذن، هي أن منظمات المجتمع

المدني القريبة من مناطق الصراع ينبغي أن تؤدي دورا استباقيا، وأن تأخذ بزمام المبادرة لدفع الحكومات إلى اتخاذ إجراء لمنع نشوب الصراعات وحلها. أما المنظمات غير الحكومية الأخرى البعيدة عن منطقة الصراع، فعليها القيام بدور تكميلي.

وبتشجيع من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كان دور المنظمات النسائية في تسوية الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى فعالا ومشجعا. وهذه المنظمات النسائية تؤدي في الوقت الراهن دورا نشطا في التحضير لمؤتمر القمة المقبل لمنطقة البحيرات الكبرى الذي سيعقد في نيروبي في وقت لاحق من هذا العام.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أهمية الشراكات في منع نشوب الصراع وتسويته. إننا بحاجة إلى بناء شراكة فعالة بين الدول ومنظمات المجتمع المدني حتى تصبح ركيزتين توأمين للوقاية من الصراع ولجهود الحل. وينبغي لنا أيضا أن ننشئ شراكة تعاونية راسخة بين الدول والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة تساعد في تهيئة عالم سلمي.

أخيرا، لننشئ شراكات هادفة بين المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها الأمم المتحدة، على جميع الصعد. وسيكون مجلس الأمن قادرا على اتخاذ قرارات أكثر ومدروسة بصورة أفضل بالمدخلات التي يقدمها المجتمع المدني، كما تم توضيح ذلك بموجب شراكات صيغة آريا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد إدوارد كوكان، وزير خارجية جمهورية سلوفاكيا.

السيد كوكان (جمهورية سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): تثمن سلوفاكيا جهود رئاسة الفلبين لمجلس الأمن وتثني عليها لاتخاذها زمام مبادرة عقد المناقشة المواضيعية لهذا اليوم وتشيد بها. إننا نهتم اهتماما قويا بالدور الذي اضطلعت به المنظمات غير الحكومية في الوقاية من الصراع ونود أن نضيف بضع ملاحظات بصفتنا الوطنية ومن تجربتنا الخاصة.

نجد من المعقول ومن الجدير بالاهتمام أن يود مجلس الأمن أن يمد يد المساعدة في مجال الوقاية من الصراع وفي حله للشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة، البرنامج العالمي المتكامل للبحث والتشاور والمناقشة، وكذلك إلى آلاف الناشطين غير المعروفين في الميدان في مواقع الصراعات الجديدة أو الصراعات الكبيرة القديمة العهد. ولنفس السبب من الضروري أن ندعم نتائج عدد من الأحداث التي اشتركت في تنظيمها إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

لقد كان لمواطني أوروبا الوسطى فرصة اختبار قوة المجتمع المدني في عقد التسعينات. وقد قدم لهم المجتمع المدني طريقا سلميا لحل المسائل العرقية العالقة من الماضي وشكل حافزا للتغيير السياسي. إننا في سلوفاكيا نملك ذاكرة قوية عن تلك الفترة، عندما كان بلدنا غائبا عن أنظار المجتمع الديمقراطي الدولي وذلك لأسباب سياسية خاصة بنا. لقد كانت الفترة مهد التعاون بين القوى المتطلعة إلى الديمقراطية وكيانات المجتمع المدني التي تشاطرها التفكير. ونظرا للمسار المحدد السالف الذكر، تمكّنت المنظمات غير الحكومية السلوفاكية من اكتساب قدر متنوع من المعرفة العملية والمهارات والتجارب التي يمكن أن تعتبر معرفة تطبيقية ذات صلة وثيقة جدا للمجتمع المدني.

في هذه الأيام يستخدم التعاون بصورة أوسع بين الدبلوماسية السلوفاكية والمنظمات غير الحكومية في عدة مجالات، مثل الشؤون المحلية والخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية وعمليات إرساء الأسس الديمقراطية في بلدان أوروبا

الوسطى والشرقية. إن مشاركة المنظمات غير الحكومية تساعد على تجنب خطر نشوب الصراع وتجعل إشاعة الاستقرار ممكنة في المنطقة بأسرها.

يعود تاريخ ميلاد هذا التعاون المنهجي إلى أواخر التسعينات. وفي ذلك الوقت أيضا كان أكبر صراع دموي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية قد شارف على الانتهاء، الصراع الذي دار في يوغوسلافيا السابقة. وقد بادرنا في بلدي بما يسمى عملية براتسلافا، التي يشترك فيها، إلى جانب الممثلين الديمقراطيين من يوغوسلافيا السابقة، كيانات متنوعة من المنظمات غير الحكومية السلوفاكية ومنظمات من يوغوسلافيا السابقة. وقد ساهمت عملية براتسلافا بدورها الخاص في التغيير السياسي السلمي في بلغراد وسقوط نظام سلوبودان ملوسفيتش.

وفي السنوات القليلة الماضية، أثبتت منظمات المجتمع المدني في أوروبا الوسطى والشرقية بلا شك قدرتها على تكريس التسامح واستخدام الوسائل السلمية في منع نشوب الصراعات. وأذكر جيدا الاحترام الذي أظهرته حركات الشباب ومجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية الأوكرانية للاّعنف أثناء ما يسمى حاليا بالثورة البرتقالية.

أخيرا، في مواجهة أخطار وتحديات القرن الواحد والعشرين، نؤمن بأن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تكون قادرة على التدخل بصورة فعالة أكثر لتلافي نشوب الصراعات الإقليمية والمحلية. وبغية تمكين المنظمة من تحقيق ذلك فعلا، فإننا مقتنعون بأن قيامها بإجراء حوار ثابت وفعال مع قطاع المنظمات غير الحكومية قد يعود بفائدة هائلة، قطاع من شأنه أن يعمل بشجاعة في مراكز الصراع. وهذا ينطبق بصورة خاصة على فترات الوقاية من الصراع وفترات ما بعد الصراع، لأن عمليات المنظمات غير الحكومية، أثناء الصراع، تكون محدودة بقدر موضوعي، ربما باستثناء إيصال المعونة الإنسانية.

لذا فلنتبع شعار ”التعاون يحظى بالتقدير“، عند الكلام أيضا عن مساهمة المنظمات غير الحكومية في منع نشوب الصراعات. ولنوحد نفس الأهداف والأدوات المتنوعة، ويمكننا أن نحقق مكاسب أعلى لمنفعتنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو معالي السيد أوسكار مورتوا دي رومانيا، وزير خارجية بيرو، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد مورتوا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي معالي وزير الخارجية أن أهنئكم على الطريقة التي تضطلع بها الفلبين بدورها في رئاسة مجلس الأمن، والتي اشتملت على هذه المبادرة لمناقشة دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

في العقد الماضي تنوعت طبيعة الصراع تنوعا كبيرا. وعدنا لا نتعامل مع الصراعات بين الدول، وإنما مع الصراعات المحلية المسلحة داخل الدول. ومنذ سقوط جدار برلين نشبت أو اشتعلت من جديد صراعات أهلية تجاوز عددها ٣٣ صراعا خلفت ما يقرب من ٥ ملايين قتيل و ١٧ مليون لاجئ وأزمات إنسانية خطيرة. واليوم يظل العديد من تلك الصراعات المحلية المسلحة تستأثر بجزء كبير من جدول أعمال هذا المجلس، وقد أجبرت على نشر عمليات حفظ سلام معقدة.

ترى بيرو أن دور المجتمع المدني – الجهات الفاعلة غير الحكومية المنظمة، مثل المنظمات غير الحكومية، والنقابات والرابطات المهنية والتجمعات الأكاديمية والجماعات الطلابية والدينية، من بين جهات أخرى – دور أساسي سواء في منع نشوب الصراعات المحلية المسلحة أو في المساهمة في صنع السلام وجهود التعمير الوطني. والحاجة إلى

وجود مجتمع مدني يتمثل دوره الأولي في منع نشوب الصراعات المسلحة لا يمكن إنكارها.

وحيث أننا نقصر أنفسنا في هذه المناقشة على منع نشوب الصراعات ودور المجتمع المدني، فسأركز ملاحظاتي على ثلاثة مواضيع: أولا، الظروف المؤدية إلى تلك الصراعات؛ ثانيا، أعمال المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات؛ وأخيرا، الظواهر التي تهدد الأمن الجماعي.

لقد تم التذكير في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، المنعقد حاليا، بأن التنمية واحترام حقوق الإنسان يتلاقيان في منع نشوب الصراعات – وبعبارة أخرى، إن التقلبات في مستوى الحياة والإقصاء الذي يلحق الضرر بجزء كبير من السكان، لا سيما في البلدان التي تعاني من أدنى مستويات التنمية البشرية، هي التي تصبح تهديدا للأمن، وهي التي تمهد الأرضية لأغلبية الصراعات التي نواجهها اليوم. لذلك ليس من قبيل الصدف أن أغلب هذه الصراعات تدور رحاها في القارة الأفريقية.

لذلك نقدر تقديرا إيجابيا جدا قرار المجلس ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتخذ في ١٤ أيلول/سبتمبر، الذي أكد من جديد الحاجة إلى اعتماد استراتيجية لمنع نشوب الصراعات تأخذ في الحسبان الأسباب الأساسية لهذه الصراعات وتولي اهتماما خاصا لبناء قدرات الوقاية المطلوبة في أفريقيا.

وأول عمل وقائي تحتاج إليه هذه البلدان هو العمل على سياسات التنمية، بما يشمل بناء ما لها من قدرات وطنية خاصة. ولذلك، فنحن بحاجة إلى شراكة جديدة متعددة الأطراف من أجل سلم الجميع وأمنهم، تتصدي لمختلف العوامل السلبية التي تواجهها البلدان النامية، ومنها التعليم والصحة والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والدَّيْن الخارجي.

وهناك عدة طرق يمكن، بل ينبغي، أن يتبعها المجتمع المدني للإسهام في منع نشوب الصراع، بالنظر إلى حالات تنذر بأن يعصف بها العنف وإلى تغيير الظروف التي ولدت هذه الأحوال.

إن على المجتمع المدني واجب التحذير من حالات تنذر باندلاع وشيك للعنف السياسي. ويجب أن يكافح في سبيل الحريات العامة وحرية التعبير وإنشاء مؤسسات شرعية وديمقراطية تضمن حكم القانون وصلاح الحكم. وعليه أن يحرص على الشفافية في استخدام القطاع العام لموارد، كثيرا ما تكون ضئيلة. وعليه ألا يقبل بحل وسط نظرا إلى الفساد، وأن يكون عاملا فعالا في شجب المتاجرة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وفضح الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويجب على المجتمع المدني أيضا أن يكون عاملا لإيجاد بدائل للتنمية العلمية والتكنولوجية ليحقق الحد الأمثل من إدارة الموارد الطبيعية. ويجب أن يدعم الدبلوماسية الوقائية والوساطة بأمور، منها تسوية الصراع بالطرق السلمية، عندما تُسند إليه هذه المهام. وللمجتمع المدني أيضا دور نشط يؤديه من خلال أعمال المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، في المساعدة على تعبئة موارد المجتمع الدولي والإرشاد إلى أفضل سبل التعاون الدولي.

وأخيرا، عندما لا يسهم المجتمع المدني في منع نشوب الصراع؛ عندما لا يعوّل على قدراته أو عندما يُكمّ فمه، قد ينتهي به الأمر إلى الوقوع في مآزق المواجهة والاستقطاب، التي تفضي إلى العنف مع التسبب في تمزيق النسيج الاجتماعي الذي يمثله والذي يعمل فيه. وعندما لا يكون هناك مجال يعمل فيه المجتمع المدني، فإن احتمالات تصعيد العنف تزداد ازديادا أسيا مضاعفا. ولذلك تحافظ الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام المرتقب إنشاؤها، على اتصالاتها بالمجتمع المدني، لا لتسوية الصراعات وإرساء

الأسس اللازمة لتعمير الدول المنهارة، وحسب، بل للحيلولة أيضا دون نشوب الصراع.

ولذلك كان لا بد من عدد من الآليات العملية بما يتيح لها الاطلاع المستمر على حالة المجتمع المدني عبر عناصر فاعلة أخرى، لا بالاقتصار على الحوار مع الحكومات. وقد تشمل الاتصالات تلك منظمات غير حكومية مرموقة كأطباء بلا حدود، والرعاية الدولية (كير) ولجنة العفو الدولية، ولكن يشمل ذلك أولا وقبل كل شيء الاتصال بالمجتمع المدني الوطني والمنظمات غير الحكومية المحلية، وهي جزء من المجتمع الذي تبرز فيه بوادر صراع عنيف.

ومما يؤسف له أن التركيز في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى على منع الصراع تركيز محدود. ولذلك نرى أن من المناسب تشجيع تعبئة المجتمع المدني في عملية منع نشوب الصراع. والمسألة ليست فقط مسألة تجنب الصراع العنيف الذي يزيد من حدة الفقر والتخلف، ويتشرد بسببه ملايين الأشخاص ويدمر الممتلكات والبنية التحتية ويخلف جروحا اجتماعية يصعب جدا شفاؤها. إنها بصورة أبرز مسألة إنسانية ومسألة اقتصادية بطبيعة الحال. إنها مسألة توفير الموارد لتطوير المجتمعات قبل أن يتعين فيما بعد إنفاق تلك الأموال على عمليات عسكرية باهظة التكاليف أو على جهود جبارة تُبذل للإعمار، لن تكون بالضرورة ناجحة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى مجالات صراع محتمل، لطالما وجهت بعض قطاعات المجتمع المدني أنظار الدول إليها. وأحد هذه المجالات هو تدهور البيئة، الذي زاد من حدة القدرة التدميرية الكامنة في الكوارث الطبيعية، بل وتسبب، في بعض الحالات، بهذه الكوارث. وهناك مجال ثان، هو مجال الموارد المحددة، كالمياه. وبيرو، وهي شديدة التنوع، إذ تحوي تضاريسها محيطا وشاطئا قاحلا وجبال الأنديز ونهر الأمازون، يساورها القلق الشديد من هذه النتائج، التي تقوم على أساس دراسات لا بد من توسيع نطاقها وتكثيرها بدلا من حجبها أو تخفيف لهجتها.

وقد جاء في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) اعتباره أن التدهور البيئي والطبيعة الهدامة للكوارث الطبيعية يشكلان خطرا يهدد سلامة العالم. ولذلك، يجب علينا أن نواصل – بدعم من المجتمع المدني – النظر برؤيا استراتيجية مشتركة إلى التنمية المستدامة التي تولي أبعادها الثلاثة (البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) ما يناسبها من الاهتمام.

وتتوق بيرو إلى الاشتراك من جديد في عمل مجلس الأمن، في كانون الثاني/يناير القادم. وبعد عقدين، إن تسنى ذلك، ستجعل بيرو من المشاكل التي أشرت إليها ومن الدور الهام للمجتمع المدني عناصر وثيقة الصلة في نهج تناولها ما على جدول أعمال هذا المجلس الكريم من حالات معقدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة ميشلين كالمي – ري، وزيرة الشؤون الخارجية في سويسرا.

السيدة كالمي – ري (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): اسمح لي أولا، سيدي الرئيس، بتوجيه شكري إليك، لتنظيمك هذا النقاش. إن سويسرا، بصفتها رئيسا مشاركا لمجموعة أصدقاء منع الصراع، تهتم اهتماما خاصا بهذا الموضوع الهام.

إن المجتمع المدني، سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، هو في موقع مناسب لإرسال إشارات الإنذار المبكر بالأزمات الناشئة؛ ولتحليل الجذور الاجتماعية والثقافية لصراع ما؛ وتوسيع نطاق المسائل التي يتعين تناولها في اتفاق للسلام بحيث يعبر بصورة أفضل عن جميع أطياف

اهتمامات الجماهير؛ والاتصال بالحركات الناشطة عندما يواجه اللاعبون الرسميون صعوبات عملية أو سياسية؛ ومنع المنازعات والتصدي لها وحلها على صعيد المجتمع المحلي؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية من قِبَل جميع الأطراف دولا أم غير دول؛ وتحقيق المصالحة الاجتماعية والسياسية في أعقاب أعمال العنف.

واشتراك المجتمع المدني مفيد، لا في إعداد اتفاق سلام وحسب، فهو يتيح سبيلا لضمان نجاح الاتفاق. إن تسويات السلام تتمتع بمزيد من الشرعية وتتوفر لها أسباب البقاء إن كانت متجذرة في المجتمعات، وإن أبرزت احتياجات مختلف قطاعات الأهلين.

وفي هذا السياق، لا بد من طرح سؤالين مهمين. أولا: كيف يمكن أن يتم، على صعيد المؤسسات، تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومنظمات المجتمع المدني؟ وثانيا: كيف يمكن أن تتكامل، على صعيد السياسات، إسهامات المجتمع المدني في إحلال السلام وجهود بناء السلم تكاملا أفضل؟

أعتقد اعتقادا راسخا، بالنظر إلى الصعيد المؤسسي، أن استحداث لجنة لبناء السلام، الذي وافقت عليه الدول الأعضاء توا، هو فرصة قيمة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في جهود منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وتقترح سويسرا ضم العناصر المؤسسية الرئيسية بالأمم المتحدة إلى مداولات اللجنة. أقصد، بصورة خاصة، رئاسة فريق الأمم المتحدة للتنمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية و/أو المفوض السامي لحقوق الإنسان. إن لهذه المؤسسات الثلاث فعلا خبرة راسخة في التعاون مع المجتمع المدني. ونقترح، علاوة على ذلك، أن تضمن لجنة بناء السلام مباشرة ممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، عندما يكون في ذلك فائدة. وبذا نرى، أننا بدلا من إنشاء أطر مؤسسية إضافية للتعاون مع المجتمع المدني، ينبغي أن نحدد للجنة بناء السلام ولاية تتيح مشاركة جميع الجهات الفاعلة، بما يشمل المجتمع المدني.

وفي سياق أعم، أعتقد أن من الأمور الأساسية أن يكون لمجلس الأمن شراكة أصيلة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمتلك خبرة تكميلية وصلات مميزة مع المجتمع المدني. ويمكن للجنة بناء السلام الجديدة أن توفر إطارا لتعزيز هذا التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى صعيد السياسة، فإن سويسرا ترحب بحقيقة أن مجلس الأمن زاد من تركيز اهتمامه في السنوات الأخيرة على المصالحة وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وأود أن أشجع المجلس على بذل المزيد من الجهد لكي يستكشف كيف يمكن للمجتمع المدني أن يسهم إسهاما أفضل في هذه الجهود. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال دراسة منظمة للدور الذي أداه المجتمع المدني في الماضي ودوره الممكن في عمليات السلام في مرحلة تصميم عمليات السلام، عبر التطبيق المنظم للمبادئ المكرسة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وذلك في مرحلة تقييم عمليات حفظ السلام.

إن النساء والفتيات يتضررن بشكل خاص من آثار الصراعات المسلحة. ولذلك، فإنني أولي أهمية بالغة لمشاركة المرأة في التسوية السلمية وفي عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. فاتفاقات السلام المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تمكن جميع السكان من قول كلمتهم عند صياغة هذه الاتفاقات. ويشكل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) علامة فارقة في هذا الاتجاه، وينبغي لنا أن نستمر في جهودنا لترجمته إلى أفعال، ولا سيما من خلال دعم المنظمات النسائية العاملة في الميدان من أجل خدمة السلام.

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون قدوة يحتذى بها فيما يتعلق بإشراك المجتمع المدني في منع نشوب الصراع وفي بناء السلام. فالشراكة القائمة بالفعل بين الأمم المتحدة والمؤسسات المستقلة يمكن أن توفر أداة مفيدة لتطوير هذه المشاركة من جانب المجتمع المدني. وتؤيد سويسرا عددا من المؤسسات ذات العلاقات القوية مع الأمم المتحدة، كمركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ومركز جنيف للسياسة الأمنية، ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، وبرنامج هارفارد للسياسة الإنسانية وأبحاث الصراع، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة؛ والمشروع الدولي لبناء المجتمعات التي مزقتها الحروب ومقره في جنيف.

كما أن بلدي يدعم بنشاط الجهود المدنية من أجل تعزيز السلام كمبادرة جنيف التي بدأت نشأتها في المجتمع المدني في إسرائيل وفلسطين، وتلك المبادرة التي تتماشى تماما مع المرحلة الثالثة من خارطة الطريق، التي وضعتها المجموعة الرباعية، وتكملها، تقترح نموذجا شاملا وواقعيا لاتفاق دائم يأخذ في الحسبان المصالح الحيوية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين ومطامحهم.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن سويسرا لها تجربة طويلة في التعاون مع منظمات المجتمع المدني. ونحن عازمون على الاستمرار في بذل جهودنا من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وكذلك في عمليات بناء السلام.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي واثنتي عشرة دولة أخرى أيدت بياننا هذا.

واسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن شكرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد كالومو، وزملاءنا من المجتمع المدني، السيد فان تونغرين، والسيد بارتولي، والسيد غودين، الذين أسهموا بأفكارهم المستنيرة في هذه المناقشة. وكان من المفيد أن نستمع إلى بياناتهم هذه قبل تقديم مساهمتنا.

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالامتنان للدور الذي أداه المجتمع المدني على مدى العقدين الماضيين، حيث ساهم في منع نشوب الصراعات وفي عمليات بناء السلام في مختلف بقاع العالم، بما فيها في عقر دارنا داخل حدود الاتحاد الأوروبي. ونحن نقدر المساهمة التي يقدمها المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان في فرادى الدول وعلى المستوى العالمي. ويؤدي المجتمع المدني دورا أساسيا في كل المراحل التي تمر بها دورة الصراع.

وينبغي لنا أن نكون صريحين: فهناك اختلاف في الآراء لدى أعضاء مجلس الأمن بشأن شرعية بعض منظمات المجتمع المدني والدور الذي ينبغي أن يسمح لمثل هذه المنظمات بأن تؤديه مقارنة بالدور الذي تؤديه الحكومات. ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي لها أن تقبل الحق الشرعي للمجتمع المدني في التعبير عن آرائه، وتوصياته، وشواغله، وخلافاته مع الحكومات، بالرغم أن تلك العملية يمكن أن تكون صعبة أحيانا. فمن خلال مثل هذا الحوار الحقيقي يتم تعزيز الديمقراطية وتصبح الحكومات في وضع أفضل لتلبية احتياجات شعوبها.

وينبغي لنا أن نكفل – في فترة ما بعد اجتماع القمة – بذل المزيد من الجهود من جانبنا جميعا بغية منع نشوب الصراعات. وفي هذا السياق، ينبغي للأمم المتحدة نفسها أن تعمل بنشاط أكبر. وينبغي للحكومات والمجتمعات المدنية أن تتعاون بشكل وثيق للحد من مخاطر نشوب الصراعات العنيفة. وفي حال نشوب تلك الصراعات ينبغي لها أن تعمل

معا لتكريس العدالة والمصالحة وللمساعدة على تحقيق السلام المستدام للمتضررين بالصراع. كما أن المنظمات الدولية والإقليمية ينبغي لها أن تنخرط في العمل بشكل إيجابي مع المجتمع المدني، لكي تكون فعالة في التصدي للصراعات وإدارتها. والاتحاد الأوروبي، إذ يضع هذا الهدف نصب عينيه، يؤيد بقوة العديد من التوصيات الواردة في تقرير كردوسو عن العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الذي نشر قبل عام.

إن فهم المجتمع المدني المحلي لمواطن التوتر من شأنه أن يقدم إنذارا مبكرا مفيدا. وعلى سبيل المثال، يستطيع المجتمع المدني أن يلفت الانتباه إلى أية انتهاكات لحقوق الإنسان التي كثيرا ما تكون مؤشرا مبكرا لصراع لاحق. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن مجلس حقوق الإنسان الجديد ينبغي أن تكون لديه وسائل تفاعل واضحة مع المجتمع المدني ويتعين على المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يستمر في تعاونه مع المجتمع المدني بشكل منتظم.

إن التفاعل بين المجتمع المدني والمجتمع الدولي حيوي إذا كان لنا أن نضع موضع التنفيذ مسؤوليتنا في حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وهذا ما تم التسليم به، لأول مرة، خلال اجتماع القمة المعقود في الأسبوع الماضي. ويستطيع المجتمع المدني أن يساعد أيضا في الحد من مشاعر العداء وأن يبدأ في إعادة بناء الثقة بين مختلف الجماعات التي قد تلجأ إلى الاقتتال. ودور المرأة، بشكل خاص، في منع نشوب الصراعات وتسويتها، كما استمعنا للتو، هو دور أساسي في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهو ما أكد عليه قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

والاتحاد الأوروبي، من جانبه، قد قدم موارد كبيرة لدعم المجتمع المدني في الاضطلاع بدوره في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وفي بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وفي السودان، ساعد المركز الأوروبي لإدارة سياسة التنمية، بدعم من المنظمة الحكومية الدولية سيفروورلد، على تيسير بناء القدرات للمجتمع المدني سواء في مجال الحوار السياسي أو في برامج التنمية. وفي نيبال، اضطلعت المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال السنوات الثلاث الماضية بتنفيذ مشاريع صغيرة تتعلق بالتمكين والتوعية بحقوق الإنسان.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي ببرنامج طويل الأجل لبناء الثقة في جورجيا يستهدف بناء القدرات لدى المنظمات غير الحكومية المعنية ببناء السلام. كما أننا نعمل بتعاون وثيق مع العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية من أجل تطوير استراتيجية لمنع نشوب الصراع وبشأن ما ينبغي عمله فيما يتعلق بالدول الضعيفة.

وأود أن أعرض بضع ملاحظات حول المؤتمر العالمي الأول المعني بدور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات المسلحة وبناء السلام، الذي تحدث عنه السيد فان تونغرين. وقد وضع المؤتمر مبادئ لإشراك المجتمع المدني في هذا الميدان، وأقر برنامج عمل واسع النطاق بهذا الشأن. ونوافق بشكل خاص على توصية المؤتمر الخاصة بإنشاء آلية هيكلية للتشاور مع المجتمع المدني ولجنة بناء السلام الجديدة. والاتحاد الأوروبي، شأنه في ذلك شأن، ممثلي المجتمع المدني الثلاثة وعدد كبير من المتكلمين الآخرين، يؤمن بأن التفاعل المناسب بين المجتمع المدني وبين عمل لجنة بناء السلام سيمكن اللجنة من القيام بأعمالها بشكل أفضل. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من آراء هؤلاء الذين يعملون في الخطوط الأمامية. كما أننا نوافق على أن لجنة بناء السلام يمكن أن تضطلع، في الوقت المناسب، بدور خاص في دعم الدول، بناء على طلبها، عندما تكون على حافة نشوب الصراع أو تجدده.

إن الورقة التي تم توزيعها كأساس لتبادل الأفكار في هذه الجلسة قد أثارت مسألة التعاون بين مجلس الأمن والمجتمع المدني على تطوير استراتيجيات منع نشوب الصراع.

وعندما تزور بعثات مجلس الأمن بعض المناطق المعرضة لأخطار نشوب الصراع، ينبغي أن تمضي بعض الوقت في الاجتماع بالمجتمع المدني المحلي، كما فعلت بعثات المجلس الموفدة إلى أفريقيا في العامين الماضيين.

وينبغي أن يواصل مجلس الأمن أيضا، في رأينا، إجراء مناقشات مع المجتمع المدني هنا في نيويورك. واجتماعات صيغة أريا مفيدة للغاية في ذلك الغرض. إذ توفر تلك الاجتماعات للمجلس معلومات موثوقا بها ومستقلة حول الوضع في الميدان في منطقة معينة من مناطق التوتر، كما توفر في الغالب أفكارا جديدة لصياغة القرارات الممكنة.

وبالإضافة إلى اجتماعات أريا، ينبغي أن ينظر المجلس أيضا في دعوة ممثلين من المجتمع المدني للمشاركة في مناقشاته. وينبغي أن نفعل ذلك بشكل أكثر تواترا.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على اهتمام الاتحاد الأوروبي بأن يرى الحوار بين مجلس الأمن والمجتمع المدني قد تعزز. فلنكن على قدر كاف من الشجاعة ولنستمع إلى وجهات النظر العديدة والمتنوعة، لأنه من خلال هذا الحوار يمكننا أن نضع سياسات أفضل، وتكون لدينا فرص أكبر لضمان أن تصبح تلك السياسات فعالة. إننا جميعا مهتمون بمنع الصراع، ويمكن للمجتمع المدني أن يقدم إسهاما حيويا في هذا المجال، وهو يقدم بالفعل مثل ذلك الإسهام. وينبغي أن نقر به ونستفيد منه.

السيد إيداهو (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن وفدي يشكر بلدكم على تنظيمه هذه المناقشة العلنية، التي تسمح لنا بإيلاء مزيد من التفكير لمنع الصراعات في أعقاب اتخاذ القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) حول هذه المسألة في اجتماع القمة لمجلس الأمن، المعقود في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. لقد استمعنا باهتمام حقيقي إلى المساهمات التي قدمها ممثلو المجتمع المدني بشأن الدور الذي يضطلع به، ونعرب عن بالغ تقديرنا لهم.

إن ظهور المجتمع المدني على المستويين الوطني والدولي، بوصفه طرفا فاعلا مستقلا وقوة للتغيير، ناتج عن يقظة رائعة للشعوب المحكومة، وعن التقدم المحرز في تكنولوجيا الاتصالات. وهذه الظاهرة هي إحدى السمات الأساسية المميزة للعولمة. والمجتمع المنظّم هو بالكاد ظاهرة حديثة. ففي القرن التاسع عشر، دعا توكيفيل إلى تشكيل حركة للجمعيات في المجتمع الأمريكي بوصفها تعبيرا عن مشاركة المدنيين التي يمكن أن تحدث تقدما اجتماعيا. ولكن المجتمع المدني طوال تاريخ البشرية لم يؤكد نفسه بمثل هذا القدر من الطموح في المشاركة في صنع القرارات في المجال العام، وفي المجتمعات المحلية، وفي الحياة الوطنية والحياة الدولية.

وفي حين أن القوى العامة كما تمثلها الدولة تجسّد ممارسة سلطة الدولة، وتؤدي إلى حقيقة معينة، فإن المجتمع المدني، من جانبه، هو أنسب مكان للضمير الأخلاقي وهو المكان الذي يتم فيه الإعراب عن طموحات وتوقعات الشعوب المحكومة. والمجتمع المدني هو القوة الدافعة وراء الاحتجاج العام، وهو حتى بمثابة طرف فاعل إضافي، بالرغم من أن هدفه ليس بأي حال من الأحوال أن يحل محل الدولة في الحكم. وهو يهدف إلى المساهمة في مراقبة نشاط الحكومة ويُضفي الشرعية على أعمالها. وعندما تتفهم جميع الأطراف هذه الوظائف بشكل جيّد يمكن أن توجد على الأقل علاقة من التسامح، ولكنها أيضا علاقة ذات منفعة متبادلة، وحتى علاقة شراكة تجعل من الممكن تنمية تعاون يفيد المجتمع بأكمله.

يتمتع المجتمع المدني بقدرات حقيقية على تشكيل مجال النشاط العام والعمل بوصفه وسيطا اجتماعيا، وبالتالي

في تحقيق التسوية السلمية للنزاعات ومنع الصراعات العنيفة. إن تعقّد المشاكل والتحديات المتصلة بالحفاظ على استقرار الدولة وتعزيز التنمية المستدامة على النطاق العالمي، يتطلب توفر تعبئة تعاونية على المستويين الوطني والدولي. ودور المجتمع المدني هام في هذا الشأن. وتتطلب الاستراتيجية الفعالة لمنع الصراعات المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني من أجل الاستفادة بأقصى قدر ممكن من المزايا المقارنة للمجتمع المدني. ويشدد الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي عن حق، على ضرورة إقامة شراكة بين الحكومات وكل شرائح المجتمع المدني.

وبفضل المشاركة في المجتمع، وباحتفاظه بهوية تختلف عن هوية جهاز الدولة، يمكن أن يساهم المجتمع المدني في آليات الإنذار المبكر. وهذه الوظيفة طُورت بشكل جيد على وجه الخصوص، في السنوات الأخيرة، حينما أظهر المجتمع المدني قدرته على تنظيم تجميع وتحليل وتقييم المعلومات المباشرة بشأن الاتجاهات الأساسية للمجتمعات الوطنية، التي تمكن من تحديد بؤر التوتر المحتملة والصراعات الكامنة التي يمكن أن تتصاعد. وكانت شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام رائعة في هذا المجال، فقد عملت على تعزيز القدرات على منع الصراعات الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويمكن للمجتمع المدني أن يشجع على اتخاذ الإجراءات الهادفة على المستوى المحلي لتخفيض حدة التوتر في أوقات الأزمات وفي المراحل الحاسمة من العمليات التي يمكن أن تتصاعد خارج نطاق السيطرة. وعلى سبيل المثال، نود أن نشير إلى الدور المعتدل والهادئ الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في عقد الانتخابات بعدة طرق منها التعليم المدني وتعليم التسامح ومراقبة الانتخابات من أجل تعزيز ثقة المرشحين في شرعية عملية الاقتراع وما إلى ذلك.

وبذلك يساهم المجتمع المدني في تعزيز ثقافة السلام في البلدان المعنية.

ويمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تعبئة التضامن الوطني والدولي لدعم الجهود الذاتية للمجتمعات المحرومة والشعوب التي تقع ضحايا الاستبعاد الاجتماعي، ولا سيما عندما تتسبب ندرة الموارد في زيادة حدة التنافس على الوصول للسلطة من أجل السيطرة على الموارد التي تعبئها الدولة.

ويمكن للمجتمع المدني أن يقوم بالوساطة بين الجماعات المتناحرة التي تتنافس من أجل الوصول إلى السلطة وذلك بتعزيز توطيد المؤسسات الديمقراطية والنقل السلمي للسلطة، ومن خلال قدرته على إضفاء الشرعية على من يملكون زمام الحكم. ويتجسّد هذا الدور بصورة جلية في الموقف المركزي والمعترف به الذي اتخذته بعض السلطات الأخلاقية أو الدينية في المؤتمرات الوطنية المعقودة في أفريقيا في التسعينات، التي عملت بوصفها منابر للحوار والتحكيم في الصراعات الوطنية. وعملت الأغلبية العظمى من تلك المنابر على إحداث تغيير سلمي في النظام. ولقد كان هذا هو الحال في بلدي نفسه.

ويمكن أيضا للمجتمع المدني أن يساعد على تركيز جهود الحركات الشعبية التي تسعى لإحداث تغيير سلمي للأنظمة في حالة حدوث أزمة تتعلق بالشرعية أو بانتهاك توافق الآراء الوطني، كما يمكنه أيضا أن يساعد على توفير قيادة جديدة ذات رؤية ثاقبة وأمينة تضع البلد، الذي يمر بفترة عصيبة، على الدرب السليم.

وبالرغم من ذلك، لا يمكن لهياكل المجتمع المدني أن تعمل بفعالية إلا عندما يمكنها من ذلك مستوى تنظيمها وتأثيرها على المجتمع المدني المعني. ومن مصلحة الزعماء الحكوميين في جميع أنحاء العالم أن يدركوا مزايا تعزيز بزوغ مجتمع مدني

مسؤول على المستويين الوطني والدولي. وهذا الوعي يمكن أن يساعد منظمات المجتمع المدني على الحصول على الوسائل اللازمة للاضطلاع بدورها الاجتماعي على أفضل وجه ويمكن أن يعزز تعبئتها على المستوى الدولي ووصولها إلى مراكز صنع القرار الحكومية الدولية، حيث تتم تسوية النزاعات وحيث يتم تحديد السياسات الإنمائية والتعاون على مختلف المستويات. وهنا يمكنها أن تقدم معرفتها وخبرتها المحلية في هذا الميدان، ويمكنها أيضا أن تحدد تفاصيل القرارات المطلوبة من أجل المساهمة في تنفيذها أو توفير الرقابة عليها.

ويقف مجلس الأمن في طليعة هذا الوعي الجديد. وقد أدى ذلك، خلال السنوات العديدة الماضية، إلى عقد اجتماعات ''صيغة أريا'' بانتظام مع منظمات المجتمع المدني، التي تتجاوز الآن المنظمات غير الحكومية الدولية، لكي تشمل المنظمات غير الحكومية المحلية، في نيويورك وفي أثناء البعثات التي يوفدها مجلس الأمن إلى الميدان. ونعيد التأكيد هنا على دعمنا للتوصيات التي قدمها فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام والمعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ولا سيما بشأن العلاقات بين مجلس الأمن والمجتمع المدني.

ونشجع أيضا الأمم المتحدة على أن تدرس بعناية مساهمات المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على المستوى العالمي لفكرتنا عن السبل والوسائل التي تضمن منع نشوب الصراعات بصورة أفضل وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، كما لخصت في الوثيقة الختامية لمنتدى الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة الذي عقد في مقر الأمم المتحدة من ١٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتتضمن الوثيقة توصيات ذات صلة وثيقة بتنسيق استراتيجيات ثابتة للنهوض بمنع نشوب الصراعات وللتسوية السلمية للنزاعات.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يسعدني الانضمام إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بكم، معالي الوزير، وفي تهنئة وفدكم على عقد هذا الاجتماع بشأن هذا الموضوع الهام. إنه لشرف كبير أن يكون بيننا صاحب المعالي السيد ألبرتو روملو وأن يترأس جلستنا اليوم. كما أشكر الأمين العام المساعد كالومو على بيانه وأرحب بالمساهمة القيمة التي قدمها كل من السيد بول فان تونغرن، والسيد اندريا برتولي، والسيد فاسو غوندن.

مفهومنا عن الأمن ظل مقترنا لعقود بالرد العسكري. وهذا المنظور ذو البعد الواحد هو الآن، على أية حال، في طور إعادة التعريف لدمج الأسباب الرئيسية للصراعات في مفهوم تهديد الأمن. وإن منع نشوب الصراعات يتوقف بشكل مباشر على مستوى معين من جودة الحياة. فالجوع والفقر وتدهور الصحة، وقلة التعليم، وإن لم تكن بالضرورة الأسباب المباشرة للصراع، إلا أنها عوامل قوية في إشعال لهيبه.

لقد آن أوان النظر من قبل الأمم المتحدة، وبشكل خاص من مجلس الأمن، في إدارة العلاقة المترابطة بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حالات الصراع. وهذا النهج يوضح الحاجة إلى دور متزايد للمجتمع المدني في منع الصراعات وتسويتها بالوسائل السلمية.

لقد بدأت الجمعيات والحركات ذات القاعدة الشعبية، والمؤسسات التربوية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، وحتى الشركات، تظهر الآن فهما متزايدا لحقيقة أنها ينبغي أن تساهم في الجهد المشترك لتحاشي آفة الصراع أو منع العودة إليه بعد انتشار عملية حفظ السلام. إن مشاركتها مرحب بها جدا وستكون مكملة لمبادرات الحكومات.

وقد خلص فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني الذي شكله الأمين العام إلى أنه يجب تعزيز الارتباط البناء مع المجتمع المدني لتحديد الأولويات العالمية وحشد الموارد. ووفقا للفريق الذي ترأسه السيد فرناندو إنريكيه كردوسو، الرئيس السابق للبرازيل، فإن إشراك المجتمع المدني ليس تهديدا للحكومات، بل هو طريقة قوية لتنشيط السياسات المحلية التي تخدم رفاهية السكان.

عند تنفيذ عمليات السلام، فإن مساهمة المجتمع المدني مهمة بشكل خاص للنهوض بالاشتمالية والملكية المحلية، بما في ذلك من خلال زيادة الوعي العام وتحويل الرأي العام لصالح مبادرات السلام. كذلك فإن مساهمته مرحب بها للنهوض بالمصالحة والتعليم من أجل السلام.

ولا بد من الإشارة إلى الحاجة إلى استكشاف التوافق والتكامل بين المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. إن جهودها يجب أن تكون متماسكة ومنسجمة مع مشروعية هذه المنظمة بصفتها العنصر الرئيسي للسلام والأمن في الكرة الأرضية.

ولا بد لي من أن أشدد على ضرورة زيادة الانتباه للتخطيط المنسق لمواجهتنا للأزمات بمساعدة آليات معينة لذلك الغرض في الأمم المتحدة. ووفقا لذلك يحدونا الأمل بأن إنشاء لجنة بناء السلام سيساعد كثيرا على ذلك.

إن الآليات المتوفرة يجب أن تتحسن باستمرار وأن تتكيف مع الحاجات المتغيرة لأسلوب مواجهتنا للأزمات. وبشكل خاص، نظرة مشتركة لأدوار ومسؤوليات مختلف العناصر تسمح للأمم المتحدة بابتكار طرق فعالة بشكل متزايد لتعبئة وتمويل القدرات المدنية على مستوى عالمي لمساعدة البلدان التي يتهددها الصراع.

إن مواجهة التحديات المعقدة لمنع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات لا يمكن تحقيقها دون حشد عدد كبير من العناصر الفاعلة والقدرة على الاستفادة الكاملة من الخبرات والموارد والمزايا المقارنة لكافة شرائح المجتمع. وقبل اندلاع أي صراع فإن التحليل المبكر والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية تمس الحاجة إليها كثيرا. وفي مرحلة ما بعد الصراع، فإن إعادة البناء الهيكلية والمصالحة الطويلة الأمد أصبحتا مهمتين بقدر أهمية الرد العسكري.

وفي التعامل مع الصراعات المتنوعة الكثيرة الدائبة التغير، ينبغي أن تولى عناية متزايدة لكل الأبعاد السياسية والاقتصادية والإنسانية والأساسية. إن تعقيد وحساسية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة قد ضاعف من مسؤولياتنا. إن مساهماتنا نحو السلام اغتنمت دائما ويجب أن تظل تغتني بالمشاركة الفعالة من قبل المجتمع المدني.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): بادئ ذي بدء يود وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لهذه المناقشة حول دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. كذلك، فإني أود أن أعبر عن امتناني للبيانات المفيدة والمثيرة للاهتمام التي أدلى بها ممثلون عن المجتمع المدني والذين هم معنا اليوم: السيد بول فان تونغرن، والسيد اندريا بارتولي، والسيد فاسو غوندن. أشكرهم على بياناتهم التي ستساعدنا في التكيف لما يعتبر إطارا جديدا للأمم المتحدة ولمجلس الأمن.

منذ إنشاء الأمم المتحدة تغيرت طريقة تطور المجتمعات. وكان هذا صحيحا بصورة خاصة خلال العقود الأخيرة ببروز أطراف جديدة في عمليات صنع القرار الوطني التي كانت تقتصر سابقا على ممثلي الحكومات. ونتيجة لهذا التطور، أصبح التشاور مع المجتمع المدني اليوم عنصرا لا يمكن تجنبه في عملية اتخاذ القرار الوطني.

إن هذا التطور إيجابي لأنه وبتوفيره قاعدة جوهرية أفضل للقرارات فإنه يساهم في تحديد أفضل للأوليات وتخصيص الموارد من خلال توافق اجتماعي أوسع. وهذا يؤدي حتما إلى مزيد من الشرعية لقرارات الحكومة.

ثمة شيء مماثل على المستوى الدولي؛ وهو مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة، خصوصا في السنوات الأخيرة، والتي لم تتوقف عن النمو. وفي هذا المجال تؤيد الأرجنتين العديد من التوصيات التي وردت في تقرير فريق الشخصيات البارزة برئاسة فرناندو إنريكيه كروسو، رئيس البرازيل السابق (A/58/817). وقد ترجمت هذه المشاركة إلى تأثير أعظم من قبل الرأي العام، مما أسفر بدوره عن ديمقراطية أوسع في النظام الدولي، وساعد، في نفس الوقت، على تعزيز نظام تعددية الأطراف.

العالم اليوم مترابط أكثر بكثير من الماضي، وكذلك الصراعات لسوء الحظ. لقد أصبح واضحا أن الرد المباشر على العنف في حد ذاته لا يمكن أن يقضي على الصراعات الأساسية، ولا على الأسباب الكامنة وراءها.

لذلك فقد بدأ مجلس الأمن بتطوير وسائل جديدة للتعامل مع الصراعات. وبذلك، فقد عدَّل المجلس المفاهيم التقليدية المتعلقة بالجزاءات وعمليات حفظ السلام، التي أصبحت الآن أكثر تعقداً وتعددت تخصصاتها، وبدأ يقتحم ميادين مثل حقوق الإنسان والتنمية ورصد الانتخابات وإعادة البناء بعد الصراع. ونُذكِّر بأن إصلاحنا الأخير قد نشأت بموجبه لجنة بناء السلام للبحث عن حل للصراعات المسلحة يتجاوز النطاق العسكري ليشمل المجالات كافة بغية تحقيق سلاك دائم.

وفي المستقبل، من المرجح جداً أن يجد المجتمع الدولي أن لزاماً عليه أن يتحرك قبل نشوب الصراع، وليس بعد نشوبه؛ أي أن يعمل على نحو وقائي واستباقي قبل أن يتفجر الصراع. فلا يكفي أن يقتصر حفظ السلام على إعادة بناء مجتمع أصابه الضرر؛ وبديهي أن من الأفضل أن نحاول تلافي الصراع قبل أن ينشب.

وفي هذا السياق، حري بنا أن نسأل أنفسنا: ما هو دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراع؟ وكما نعلم، فإن أي صراع هو تعبير عن توترات قائمة داخل مجتمع ما. ومهمة تجنب أن تسلك تلك التوترات سبيل العنف تتطلب إشراك كل قطاعات المجتمع. وتتحمل الدول المسؤولية الأولى عن حماية سكانها. ومع ذلك، فإن منع نشوب الصراع يتجاوز مستوى الدولة ويشمل كل قطاعات المجتمع، وليس الحكومة فقط. وهذا لا ينتقص من مسؤولية الحكومات إزاء مواطنيها، بل الأحرى أنه يزيدها، ما دام يشمل الالتزام بالمشاركة ومراعاة الرأي العام، الذي يتضمن آراء منظمات المجتمع المدني، بطبيعة الحال.

إن مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني لديها أدوار بارزة في تلك العملية. والرأي العام هو أحد أهم العناصر، ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هناك عناصر أخرى. وفي إطار الاتفاق العالمي، مثلاً، يكتسي نشاط القطاع الخاص أهمية خاصة. ويمكن أن يسهم غالباً في إعادة البناء بعد الصراع، وينبغي أن يستغل في ميادين مثل رصد الأسلحة الصغيرة والتأكد من الامتثال للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية والاتجار المشروع فيها.

وكما قلنا آنفاً، فإن نجاح مرحلة بناء السلام هو أفضل ضمان للحيلولة دون تجدد الصراع. ولذلك، فإن لجنة بناء السلام ستكون أداة قيمة للتفاعل مع المجتمع المدني، وبالأخص مع النساء والمجتمعات المحلية، لما لهما من دور في تهيئة الظروف المستدامة للسلام والمصالحة.

والسؤال الآخر الذي ينبغي أن نطرحه: ما هو الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في عمل مجلس الأمن؟ إن تأثير

المجتمع المدني لا يمكن إنكاره. فكيف يمكن أن نغض الطرف عن حقيقة أن أجراس الإنذار التي أطلقها كثير من منظمات المجتمع المدني ساعدت المجلس أكثر من مرة في منع حدوث مذابح محتملة؟ كيف يمكن أن ننكر أن التقاعس عن العمل بعد تلك الإنذارات أفضى إلى كوارث مروعة؟

ونحن نرى أن على مجلس الأمن أن يدمج إسهامات المجتمع المدني في عملياته التحليلية بشكل منهجي. واليوم، هناك العديد من الآليات المفيدة لتحقيق ذلك، وأيسرها هي المشاورات البسيطة. فيمكن للدول الأعضاء في المجلس، بل وينبغي لها، أن تلتمس رأي أعضاء المجتمع المدني، لا للتعرف على وجهات نظرهم فحسب، وإنما لتحسين تقييمها لمواقفهم كذلك. والآلية المتعارف عليها، كما نعلم، هي صيغة آريا، التي أصبحت آلية تقليدية لمجلس الأمن بالفعل. وترى بلادي أن تواتر استخدام تلك الصيغة بشكل أكبر سيعزز الدور الوقائي للمجلس بدون شك. ووضع أطر تعاونية أكثر انتظاماً ورسمية للعمل مع منظمات المجتمع المدني، لا في مجلس الأمن فحسب بل وفي إطار مجموعات الدول، سيسمح بتعزيز العمل الوقائي.

ختاماً، فإن الأرجنتين توافق الأمين العام الرأي بأنه في عالم التهديدات والفرص المترابطة، لا بد لنا أن نستجيب بفعالية للتحديات الراهنة وأن ندافع عن قضية الحرية الأفسح جواً. ولن يتسنى لنا أن نفعل ذلك إلاّ من خلال التعاون العالمي المكثف والعميق والمستدام بين جميع الدول، وهو ما سيشمل بغير شك علاقات التعاون الفعال مع المجتمع المدني.

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في عالمنا اليوم الذي يتجه إلى العولمة، يصبح نسيج العلاقات الدولية أكثر تعقداً بصورة مطردة. ولا تزال الدول هي الأطراف الرئيسية؛ لكن المنظمات غير الحكومية وعناصر المجتمع المدني الأخرى يتزايد إسهامها في الأنشطة الدولية. ونتيجة لذلك، فإن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في مجالي الأمن والتسوية السلمية للصراعات تزداد تعقداً. وبات فهم السلم والأمن الدوليين أكثر اتساعاً، واكتسى بعداً مشتركاً بين الدول. وفي ذهني، مثلاً، الحالات التي تنطوي على انتهاكات جسيمة وصارخة لحقوق الإنسان.

والطبيعة الشاملة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان تتطلب منا بلورة استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات. ونعتقد أنه في إطار هذه الاستراتيجية، يمكن للمجتمع المدني أن يؤدي دوراً مفيداً، جنباً إلى جنب مع الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات.

والمجتمع المدني كثيراً ما يكون حلقة وصل مهمة بين الحكومات ومختلف المجموعات السياسية، ويساعد على إقامة حوار بين الأطراف في صراع بعينه. وأنشطة المجتمع المدني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي حالات كثيرة، فإن المنظمات غير الحكومية ذات الصلة تعمل كمؤشر على توجهات خطيرة تؤثر على حقوق الإنسان ويمكن أن تؤدي إلى حالات صراع. ولذلك، فإن تلك المنظمات غير الحكومية تمثل عنصر وقاية مبكرة من الصراع. وفي نفس الوقت، ينبغي لنا مراعاة أن المعلومات الآتية من منظمات غير حكومية قد لا تخلو من الذاتية.

وبدون المشاركة النشطة للمجتمع المدني في المراحل الأولية البالغة الأهمية لبناء السلام بعد الصراع، والتي تلوح خلالها نذر عودة الصراع، قد لا يكون من السهل بذل جهود طويلة الأجل ومستمرة لاستعادة الحياة العامة الطبيعية، وضمان ألا رجعة عن عملية السلام، وكفالة إقامة مؤسسات سياسية وإنشاء أنظمة القضاء وإنفاذ القانون أو استعادتها. ونحن نتابع عن كثب بلورة مبادرة تستهدف إقامة

شراكة عالمية لمنع نشوب الصراع المسلح. وإننا على ثقة من أن هذه العملية التي تنهض بها عناصر المجتمع المدني، ستوفر دعماً كبيراً للجهود التي تبذلها الدول لمنع نشوب الصراع.

وفي الختام، فإننا نؤمن أن الممارسة التي أرسيت للتفاعل بين مجلس الأمن والمنظمات غير الحكومية هي ممارسة محمودة وتتمشى مع المتطلبات الحقيقية للمجلس في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها. والوفد الروسي سيساعد على كفالة استمرار ذلك التعاون المفيد بأنماطه الناجحة الحالية.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): نقدر حقيقة أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تؤدي أدوارا رئيسية في التنمية والإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان وأنشطة أخرى. ولقد أقر قادة العالم بهذا في وثيقتهم الختامية لمؤتمر القمة الأسبوع الماضي من خلال الترحيب

> ”بالمساهمة الإيجابية من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، في تشجيع وتنفيذ برامج التنمية وحقوق الإنسان“ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٧٢).

وأكدوا أهمية استمرار مشاركتهما.

وبشكل مماثل في عالمنا اليوم، تؤدي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أيضا دورا هاما في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي الحل السلمي للمنازعات. لذلك فإن وفدي ممتن للفلبين، تحت القيادة المميزة لوزير الخارجية روموللو، على مبادرتها في الوقت المناسب بتنظيم هذه الجلسة. كما أود أن أشكر جماعات المجتمع المدني الثلاث المستضافة على إسهامها في المناقشة.

غالبا ما تكون الأسباب لصراعات عديدة اليوم بالغة التعقيد ومتعددة الجوانب ومتشابكة. وبالتالي فإن منعها وتسويتها يتطلبان استراتيجية ونهج شاملين يعالجان بفعالية كل مسائل ومراحل الصراع ذات الصلة. ولتحقيق ذلك، يمكن لجهود منع نشوب الصراع وتسويتها المبذولة من الحكومات والمحاورين الدوليين مثل الأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية إذا عززتها أو أكملتها جهود موازية لمنظمات المجتمع المدني.

وثمة طائفة منوعة من منظمات وجمعيات المجتمع المدني، مثل المنظمات الأهلية التقليدية والمنظمات غير الحكومية والوسط الأكاديمي والجمعيات الدينية وجماعات اجتماعية أخرى، ما فتئت تقدم إسهاماتها الفريدة وتأتي بقدراتها وخبرتها ومواردها الفردية للتأثير في منع أسباب الصراعات أو تخفيفها أو معالجتها بطرق أخرى.

على سبيل المثال، يمكن للمنظمات التقليدية أن تدعم العملية السلمية من خلال الوساطة بين أطراف الصراع. وبوسع الوسط الأكاديمي أن يؤدي دورا مفيدا في تشجيع تدابير بناء الثقة. وفي مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية تتقدم المسيرة في الميدان. وفي الجهود المبذولة لاستئصال الفقر وللتنمية المستدامة، يجب أن تكون رعاية القطاع الخاص هدفا مهما، نظرا للدور الرئيسي لهذه الرعاية في مسعى تحقيق النمو والتنمية المستدامين.

ولهذه الأسباب، يتضح وجوب تعزيز الحوار والتفاعل بين مجلس الأمن والمجتمع المدني. وفي الواقع، وكما ذكر متكلمون سابقون، فإن فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، برئاسة الرئيس البرازيلي السابق كاردوسو، قد أوصى في تقريره المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بأنه

> ”ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يعملوا على زيادة تعزيز حوارهم مع المجتمع المدني، بدعم من الأمين العام“ (A/58/817 ، صفحة ٦١).

إننا متفقون على تلك التوصية. ومنذ بضعة سنوات ومجلس الأمن يجري حوارا مع جماعات تمثل المجتمع المدني بموجب صيغة آريا، وهي عملية موضع ترحيب وينبغي استغلال طاقاتها بشكل أكبر. علاوة على ذلك، عند تناول صراعات خاصة ببلد أو منطقة، كان مجلس الأمن ينخرط خلال بعثات ميدانية في تفاعلات مع قيادات محلية للمجتمع المدني ومع منظمات إنسانية محلية ودولية وجماعات أخرى تمثل البلدان أو المناطق المتضررة أو تعمل فيها.

ومن المنطلق ذاته، يسعدنا أن نشير إلى أن عددا من الأنشطة المشجعة جار بالفعل تنفيذها أو يتوخى تنفيذها في المستقبل. على سبيل المثال، فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا، فإن الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا والتابع لمجلس الأمن قد عقد حلقات دراسية ودعا منظمات المجتمع المدني إلى المشاركة فيها، وهذا أمر محمود. وفي مجال حفظ الأمم المتحدة للسلام وفي عمليات سلام أخرى أيضا، غالبا ما يكون لدعم وتعاون المجتمع المدني أهمية حاسمة في نجاحها. وبأخذ ذلك في الاعتبار، يزمع وفدي أن يعقد جلسة غير رسمية للفريق العامل المعني بحفظ السلام والتابع لمجلس الأمن، الذي أتولى رئاسته، وأن يدعو جماعات من المجتمع المدني إلى عرض وجهات نظرها فيه والدخول في حوار مع الدول الأعضاء بشأن مسائل ذات صلة.

ومن المنتظر أيضا أن يؤدي المجتمع المدني دورا رئيسيا في تعزيز الأمن البشري. ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يرد مفهوم الأمن البشري في وثيقة هامة مثل الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي اعتمدت الأسبوع الماضي. ففي الفقرة ١٤٣ من تلك الوثيقة، أكد زعماء العالم ”حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، وفي تحرر من الفقر واليأس“.

وأقر الزعماء

”بأن لجميع الأفراد، لا سيما الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية في التمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه.“

إن مفهوم الأمن البشري يستلزم جهدا شاملا من أجل التصدي لمختلف التهديدات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات المحلية، ولتحقيق ذلك تكتسي المشاركة النشطة للمجتمع المدني أهمية حاسمة. ولقد أنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري إلى حد ما لتحقيق ذلك الهدف، أي من خلال دعم المشاريع التابعة لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي تعزز على وجه التحديد الشراكة مع جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وكيانات أخرى محلية. والصندوق الاستئماني الذي ما فتئت اليابان تشجعه قام حتى الآن بتمويل ١٣٣ مشروعا في ١٠٤ بلدان، بما في ذلك مشاريع مثل الشراكة المحلية للحد من الفقر في كمبوديا، ومساعدة مراكز تعليم أهلية محلية في شمال شرق سري لانكا، ودعم آليات مواجهة مشاكل الأسر المتضررة من الأزمات في الكونغو.

في الختام، ومن خلال مناقشات اليوم، نتذكر مرة أخرى الدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات وتسويتها. وعندما نتبع الوثيقة الختامية ونتصدى لتحديات حاضرنا المشتركة، يتعين على مجلس الأمن أن يزيد تعزيز الحوار مع المجتمع المدني. إننا ندعم جميع الجهود التي تدفعنا في ذلك الاتجاه.

السيد شينغ جينغي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أستهل كلمتي مرحبا برئاستكم، سيدي الوزير، لهذه الجلسة. كما أود أن أشكر ممثلي المنظمات الثلاث غير الحكومية على عروضهم.

إن التسوية السلمية للمنازعات هي أحد أهم المبادئ المقدسة في ميثاق الأمم المتحدة. كما أن منع نشوب الصراعات هو ما تفعله الأمم المتحدة بنشاط منذ سنوات. ولقد أكدت الجمعية العامة ومجلس الأمن معا على أهمية منع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات في القرارات ذات الصلة.

ومن الواضح أن المسؤولية الرئيسية في ذلك الصدد تقع على عاتق حكومات البلدان المعنية. وللأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية أيضا دور هام تؤديه. ويشكل هذا عنصرا هاما في القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١) ينبغي التقيد به في المساعي المستقبلية المتعلقة بمنع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات.

لقد لاحظنا في السنوات الأخيرة أن بعض منظمات المجتمع المدني ما فتئت تؤدي دورا نشطا بشكل متزايد في منع نشوب الصراعات. ولقد قامت بالكثير من الأعمال المفيدة وأدت دورا مكملا في الجهود السلمية للمجتمع الدولي، وهو ما أكده قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ وقرار مجلس الأمن ١٣٦٦ (٢٠٠١).

ونحن نعتقد أنه ينبغي للمجتمع المدني أن يتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في مشاركته في الأنشطة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات، وفي عمله الميداني، وأن يحافظ على الموضوعية والتجرد والحياد. فهذا أمر حتمي لعمله حتى يحقق نتائج إيجابية.

وعند مشاركة مختلف جماعات المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات يمكنها أن تستفيد من خبرتها وتجربتها في شتى المجالات لتشجيع الحوار والمصالحة. في الوقت ذاته، يجب على المجتمع المدني أن يتعاون بصورة استباقية مع الحكومات المعنية والمجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة، وأن يساعدها ويتجنب التعدي على أدوارها الرئيسية أو التسبب في العوائق. وبالطبع ينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تستمع، بالطرق الملائمة، إلى آراء ومقترحات المجتمع المدني.

باختصار، نأمل أن تواصل منظمات المجتمع المدني أداء أدوارها البناءة في منع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات، وذلك وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أولا وقبل كل شيء أن يعرب عن أحر التهاني لكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم لمناقشة اليوم. وتشكل هذه الجلسة والمناقشة التي نعكف عليها دليلا واضحا على أن المجتمع الدولي اليوم يقدر الإسهام الذي يمكن أن تقدمه الجهات الفاعلة من غير الدول في منع نشوب الصراعات وتسويتها في جميع أرجاء الكوكب. وذلك في حد ذاته تطور جدير بالترحيب به.

وخلال الأعوام الـ ١٥ الماضية استعاد المجتمع المدني دوره، واليوم تلقى الشركات والنقابات والروابط والمؤسسات الأكاديمية – باختصار، المنظمات غير الحكومية بأسرها – اعترافا مستحقا بمكانتها في إحدى المهام التأسيسية لمنظمتنا وهي دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للنزاعات.

كيف يضطلع المجتمع المدني بذلك الدور؟ أولا وقبل كل شيء بالمشاركة في المناقشة. وحينما تجري مناقشة في مجتمع ما ينتقد فيها تجاوزات السلطات العامة، فإن التجربة توضح أن من العسير جدا على الحكومة أن تجفو بنفسها عن سيادة القانون، وبشكل أعم، من الحكم الرشيد. وبالتالي فإن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتعزيز المجتمع المدني يصبح أحد أكثر العناصر إفادة لاتخاذ إجراء عميق الأثر لمنع نشوب الصراعات.

ولكن المجتمع المدني لا يحظى بشرعية سياسية مماثلة لشرعية المؤسسات. وهو بحاجة إلى أن يحصل على تلك الشرعية، الأمر الذي لا يمكن إنجازه بين ليلة وضحاها. ومع ذلك، فإنني اشعر بالتشجيع حيال التقدم الذي أحرز في جميع أرجاء العالم في الاعتراف بدور المجتمع المدني، حتى في أضعف البلدان.

وينبغي ألا ننسى في هذا الصدد دور النساء وروابطهن في منع وقوع الأزمات بالتقليل إلى أدنى حد لأسوأ آثارها وبمحاولة اتخاذ إجراء لمعالجتها. وكم أدهشنا في العديد من المرات إسهام النساء في منطقة البحيرات الكبرى – وهو إسهام ما انفك يعترف به المجلس وتؤيده فرنسا تأييدا تاما.

ومع ذلك، لا بد أن نعترف في هذه المناقشة بأنه يمكن للمجتمع المدني، مثله مثل المجتمع السياسي، أن يتصرف تصرفا خاطئا أيضا. وللأسف، فإن القطاع غير الحكومي يكون في بعض الأحيان وكيلا لدولة عديمة الضمير. بل يمكنه، في أحيان أخرى، ولكن لحسن الطالع ليس في أغلب الأحيان، أن يصبح ناقلا للعنف والعمل الإجرامي، على النحو الذي شدد عليه نائب وزير الخارجية في تترانيا من فوره في بيانه. وفي بعض الحالات، أيضا، يمكن أن تصبح أحد المظاهر البشعة للمجتمع المدني بمثابة مافيا حقيقية.

ولكن، لحسن الطالع، فإن المجتمع المدني يشكل في أغلب الأحيان مساعدا قويا للسلام. لقد كنت ببساطة ألاحظ أننا ينبغي أن نكون متيقظين. ومجلسنا ملتزم التزاما كاملا بدور المجتمع المدني في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وفي أعقاب القرار الذي اتخذه رؤساء دولنا وحكوماتنا بإنشاء لجنة لبناء السلام، أود أن أوضح نقطة واحدة، وهي أنه لا يمكن إرساء سلام عادل ودائم من خلال جهود الدولة بمفردها. وفضلا عن ذلك، فإن حالة موزامبيق توضح هذه النقطة. وفي وسع القطاع الخاص أن يسهم، كما ساهم في موزامبيق، في تسوية الصراعات. وتتوقف قوة أي اتفاق للسلام على مدى بقاء المجتمع الناشئ نشطا ومشاركا ومستقلا – وباختصار، مجتمعا مدنيا.

ويلزم أن نشيد أيضا بجهود المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج التعمير، مثل البرامج في مجال نزع الألغام، التي أشار إليها وزير خارجية الدانمرك أو في المسألة الصعبة المتمثلة في إدماج الجنود الأطفال في مجتمعات جريحة وضعيفة مزقتها في كثير من الأحيان أعوام من الصراعات.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد على دعم فرنسا لمختلف المؤسسات التي تمكن المجتمع المدني من أن يصبح مرتبطا بعمل مجلس الأمن ونعرب عن رغبتنا في أن نشهد تعزيز المجتمع المدني واستخدامه في أكثر الأحيان. وأفكر على نحو خاص في صيغة أريا، ولكنني أفكر أيضا في الاجتماعات التي نظمت خلال بعثات مجلس الأمن. وفي مجال تسوية الصراعات، يمكن أن تشكل المعرفة بالمجتمعات التي تحظى بها المنظمات غير الحكومية ميزة هائلة للمجلس، كما أدرك المجلس عن حق.

وفيما يتعلق باجتماعات أريا، فإننا بحاجة إلى أن نفكر بجعلها أكثر تفاعلا. ووفدي مستعد للمشاركة مع المنظمات غير الحكومية في تبادل الأفكار بشأن هذا الموضوع.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد من جديد على الاقتراح الذي قدمته فرنسا بالفعل في هذا المنتدى فيما يتعلق برصد المجتمع المدني عن طريق تقديم تقارير سنوية عن أكثر أضعف البلدان.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن فرنسا ترحب بحقيقة أن مجلس الأمن اليوم أكد من جديد بشكل

علني على المدى يشكل به المجتمع المدني جزءا هاما لأي مسعى لبناء السلام.

السيد قطي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أقول، سيدي الوزير، إننا مسرورون جدا لرؤيتكم ترأسون جلستنا. كما نود أن نهنئكم ونهنئ وفدكم بتنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع هام جدا وحسن التوقيت.

لقد أدى التعقيد البالغ للصراعات بعد انتهاء الحرب الباردة لا محالة إلى تغيير جذري على السواء في ما نقوم به من عمل وفي كيفية إنجازه على السواء. وبطبيعة الحال، لا توجد حالات نموذجية و لكل حالة خصوصياتها. ومع ذلك، لا بد أن نعترف بالجهود، النظرية والعملية على السواء، التي بذلتها حتى الآن الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن في البحث عن استجابات فعالة للتحديات التي تواجه السلام والأمن. وفي الواقع، يجري الآن إيلاء اهتمام مستمر لمسألة ما يمكن أن نسميه بروز المجتمع المدني في البحث عن السلام الدائم.

وبدون المخاطرة بالخوض في مناقشة قانونية وسياسية بشأن تعريف المجتمع المدني، يمكن اعتبار أنه يشمل، في جملة أمور، الجماعات الدينية والمجتمعات التقليدية ومجالس الحكماء ونقابات العمال وجماعات الدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمات النساء والشباب ووسائط الإعلام والعالم الأكاديمي. وقد تم الاعتراف بتلك الشرائح للمجتمع المدني بوصفها أطرافا فاعلة مفيدة في منع نشوب الصراعات وفي البحث عن تحقيق السلام وتوطيده.

وبالتالي، قبل توضيح تلك الأفكار أود أن أشير إلى تقرير كاردوسو (A/58/817) عن العلاقات في المستقبل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني – وهو تقرير نؤمن بأنه يشكل برنامجا طموحا للشراكة يحدد أفضل السبل والوسائل لإدماج المجتمع المدني في العمل الشامل للأمم المتحدة. وكما يعلم الأعضاء، فإن التقرير يوصي بأن يحسن مجلس الأمن تخطيط وفعالية اجتماعات صيغة أريا، التي يمكنها أن تعزز بشكل إضافي الحوار بين المجلس والمجتمع المحلي والتي سيستمر وفدي بطبيعة الحال في تشجيعها. وإضافة إلى ذلك، يبدوا لنا أن من المفيد، عندما تتطلب حالة معينة ذلك، أن يجتمع أعضاء مجلس الأمن الموفدين في بعثة في الميدان مع قادة المجتمع المدني المحلي.

كما لاحظنا أن منظمات المجتمع المدني، وخاصة في أفريقيا، تشارك في مبادرات السلام التي أنشأتها السلطات العامة أو المؤسسات الدولية. وأنجز المجتمع الدولي أيضا عملا كبيرا في زيادة الوعي، وفي تعزيز الحوار الاجتماعي، وفي بناء القدرات المحلية على التسوية السلمية للتراعات من خلال تنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات وحلقات العمل التدريبية بشأن ثقافة السلام ومن خلال توفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان. كما توجد حالات ساعد فيها استخدام الآليات التقليدية لتسوية الصراعات، على سبيل المثال، بالعمل مع مجالس الحكماء والقادة الدينيين أو زعماء القبائل، على نزع فتيل الأزمات، مما أدى إلى تفادي وقوع مأساة إنسانية حتمية. وأخيرا، لا يسع للمرء إلا أن يذكر المبادرات المشتركة التي تقوم بها الدول والمنظمات غير الحكومية بغية تحقيق الوئام المدني والمصالحة الوطنية، بالإضافة إلى المبادرات ذات الطابع العابر للحدود أو المبادرات التي تشارك فيها منظمات غير حكومية رئيسية.

وتلك نماذج قليلة لإدارة الصراعات القائمة على المشاركة التي يمكن أن تشجعها منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويتطلب منع وقوع الأزمات إجراء منسقا تتخذه جميع الأطراف الفاعلة المعنية والدولة والجهات من غير الدول على السواء. وعلى الصعيد العالمي، يبقى أساسيا الإسهام الذي

تقدمه الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على نحو خاص. ومن ذلك المنطلق، فإننا نؤمن بأن فعالية واستمرارية التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات تتوقف بالضرورة على المشاركة المستمرة لمختلف الأطراف الفاعلة المحلية والدولية المعنية. إذ تمكن تلك المشاركة من تعزيز هياكل الدولة وسيادة القانون والديمقراطية؛ ومن إنشاء أو توطيد البنية التحتية الوطنية لتسوية لمنع وقوع الأزمات؛ ومن تطوير الاقتصاد؛ وقبل كل شيء، من تهيئة الظروف لازدهار المجتمع المدني وتعزيز إمكانيته لتشجيع إرساء السلام والاستقرار.

وحقيقة الأمر أنه يتعين تشجيع انخراط المجتمع المدني بقدر أكبر في منع الصراعات والتوترات الاجتماعية وجميع الظواهر الأخرى التي يمكنها أن تعرض السلم الأهلي وأمن المواطنين للخطر. ومع ذلك، فإن احترام ممثلي المجتمع المدني للقانون والإطار القانوني يظل أمرا أساسيا.

وفي السياق نفسه، نعتقد أن إسهام الأطراف الفاعلة الدولية وانخراطها يجب أن يحترما احتراما صارما ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية – التعاون واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بصورة خاصة، ولكن أيضا المبادئ التي يسترشد بها العمل الإنساني – الشمولية والحياد وعدم الانتقائية.

السيدة باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية): (تكلمت بالانكليزية): شكرا السيد الرئيس على عقد هذه المناقشة المواضيعية. إننا نثني على الوفد الفلبيني، ولا سيما السفير باها، للطريقة التي يدير بها الرئاسة خلال هذا الشهر الاستثنائي. إن القيادة التي يتحلى بها وفدكم، وهي أسفرت عن اتخاذ قرارين في اجتماع القمة الجديرة بالتنويه على نحو خاص.

إننا نرحب بالمناقشة المواضيعية الجارية اليوم بهدف مناقشة الحكم الديمقراطي الداعم لمنع الصراعات، داخل الحدود وخارجها على السواء. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر متكلمينا الثلاثة حول هذا الموضوع.

إن على المجتمع المدني، كي يصبح حقا فعالا في مساعدة الدول على منع الصراعات، أو الأصح القول المجتمع الحر، أن يكون شموليا قدر المستطاع، وأن يسمح بسماع آراء مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة والأخذ بها. ولئن كانت الأطراف الفاعلة تتفاوت غالبا تفاوتا كبيرا في درجة تنظيمها واستقلاليتها وتأثيرها، فإن لديها أدوارا تضطلع بها جميعها في مجتمع نابض حقا بالحياة، سواء كانت منظمات غير حكومية، أو مجتمعات محلية، أو منظمات ثقافية ودينية، أو رابطات تجارية ومهنية، أو ممثلين للقطاع الخاص من قبيل المالكين، والشراكات، والشركات، ورابطات الأعمال، ومؤسسات البحوث، والمؤسسات الأكاديمية، ولا سيما الأفراد. وحسبما يذكر البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم، فإن المجتمع المدني لن يكون بحق قوة لمنع الصراعات وتسويتها إلا إذا جرى التعبير فيه عن أوسع مجموعة ممكنة من الآراء.

والمجتمعات الحرة قيمة للغاية عندما تكون مرتعا للأفكار الحرة التي تتنافس فيها. والتبادل الحر للأفكار هو الحصن الذي يعترض أولئك الذين يستخدمون العنف أو الترويع لتحقيق أهدافهم. وعندما تكون لدى الأفراد والمجموعات حرية التعبير عن آرائهم، ويعملون على تحقيق طموحاتهم المشروعة بدون خوف من العقاب، فإن خطر قيام صراع داخلي بينهم سينعدم بالتأكيد تقريبا. والجهود الرامية إلى توسيع رقعة الحرية على جميع الصعد هي من بين أكثر السبل فعالية لتقليل خطر الصراعات.

لقد أقدم الرئيس بوش أثناء زيارته الأخيرة هنا على المشاركة في إطلاق صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وعن طريق هذا الصندوق، ستعمل الدول الديمقراطية على مساعدة الآخرين في الانضمام إلى الأسرة الديمقراطية. ومثلما

قالت وزيرة الخارجية رايس السبت الماضي، فإن درب الديمقراطية طويل ووعر في أغلب الأحيان، وهو يختلف بالنسبة إلى كل أمه. وثمة سبيل واحد يمكن للأمم المتحدة أن تساعد فيه البلدان على أن تحكم نفسها بنفسها هو تطوير مؤسسات حرة.

وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن بناء المؤسسات التي تعزز الحرية والمُثل الديمقراطية وتحافظ عليها يهيئ الأسس الضرورية للمجتمعات الحرة. وسوف تعمل تلك الأسس على منع الصراعات. وحيثما تكون الصراعات قائمة، يمكن لهذه المبادئ نفسها أن تصبح أساسا للسلام والمصالحة الدائمين. وجميع المجتمعات الحرة لديها قاسم مشترك بينها. إن الأمم الديمقراطية تؤيد حكم القانون، وتفرض قيودا على جبروت الدول، وتعامل النساء وأفراد الأقليات باعتبارهم مواطنين كاملين. وهذه الأمم تحمي الملكية الخاصة وحرية الكلام وحرية التعبير الديني. والأمم الديمقراطية تزداد قوة لأنها تحترم وتقدر المواهب الخلاقة لأبنائها، وتسهم الأمم الديمقراطية في تحقيق السلم والاستقرار لأنها تسعى إلى الكمال الوطني في إنجازات مواطنيها، وليس عن طريق اضطهاد مواطنيها أو جيرانها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي وزير خارجية الفلبين.

يبين التاريخ أن الدول ترغب في أن تفعل ما بوسعها باسم السلام. لقد ذهبت الدول إلى الحروب وأرسلت رجالها ونساءها الشجعان إلى ساحات المعارك. وهي أظهرت رغبة في قسمة شعوبها وتعريض سلامتها للخطر والتخلي عن مواردها والمخاطرة بمستقبلها. وهي راغبة في أن تفعل كل ذلك باسم السلام. وما لا ترغب فيه كثيرا هو السماح للأفراد أو مجموعات الأفراد بالمشاركة في منع الصراعات أو تسويتها فذلك كان من نصيب الدول والمؤسسات التي أنشأتها.

ولفترة طويلة جدا، أقدمت الدول على ممارسة امتياز تحقيق السلام. وثمة دول عديدة قاومت دخول المجتمعات المدنية في مجال العلاقات بين دولة وأخرى، ولا سيما في مجال العلاقات الدولية والأمن الدولي.

وعلى رغم تلك المقاومة، أثبت المجتمع المدني بنفسه بوصفه شريكا هاما في منع الصراعات وتسويتها. وأولئك الذين عملوا مع المجتمع المدني في بناء السلم الداخلي والإقليمي، والثقة والائتمان، حتى في وجه الصراعات العميقة المحتملة، يمكنهم أن يشهدوا على ذلك.

لقد أقدمت رئاسة الفلبين في حزيران/يونيه من العام الماضي على إجراء مناقشة مفتوحة عن دور المجتمع المدني في بناء السلام إبان فترة ما بعد الصراع. وسجلت جلسة المجلس أول مناقشة مستفيضة يجريها مجلس الأمن حول إسهام المجتمع المدني في كفالة عدم عودة الصراع بعد تحقيق السلام.

ولقد وفرت تلك الجلسة فرصة تاريخية – أعتقد أنها الفرصة الأولى على الإطلاق – أمام ممثلي المجتمع المدني للمشاركة في المناقشة التي أجراها المجلس. فهي فتحت الباب للمجتمع المدني على مصراعيه في مناقشة أكثر شؤون الدول حساسية، وفي صون السلم والأمن للبشرية – وهي المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق هذا المجلس.

ومع الإدراك التام لمجلس الأمن حيال دور المجتمع المدني في تحمل مسؤوليته الرئيسية، على المجلس أن يرعى ويشجع دورا مفيدا للمجتمع المدني في منع الصراعات وتسوية المنازعات سلميا.

ويشّرف رئاسة الفلبين مرة أخرى اليوم أن تعقد مناقشة مفتوحة عن دور المجتمع المدني. وتقدر الفلبين عميق التقدير المشاركة النشطة من الدول الأعضاء في هذه المناقشة المفتوحة. ونشعر كذلك بالامتنان لممثلي المجتمع المدني الثلاثة

على آرائهم واقتراحاتهم العملية. إن إسهامهم قيم للغاية، لأنه نابع من الخبرة والواقع.

إن الطابع المعقد للأخطار التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان لهو موضوع حظي باهتمام كبير يستحقه، ليس خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات في الأسبوع الماضي فحسب، وإنما خلال معظم السنة الماضية، بدءا بإصدار تقرير الفريق الرفيع المستوى في خريف عام ٢٠٠٤. والمسّلم به الآن أن الحاجة إلى وجود استراتيجية شاملة لمنع الصراع وتسوية المنازعات سلميا لهي حاجة كبيرة وعاجلة. ونـدرك الآن أن لـدى الحكومـات قيـودا حقيقيـة وجـادة في الاستجابة الكاملة لضرورة مواجهة هذه التهديدات المعقدة بفعالية.

إن تجربة بلدي بالذات تستخلص هذا الدرس الهام. فبعد سنوات من العنف، باتت الفلبين على قاب قوسين من النجاح في إنجاز سعيها إلى تحقيق السلام في جنوب الفلبين. فلقد تمكنا من إحراز تقدم هائل في محادثات السلام مع الانفصاليين وذلك بسبب الدور الرئيسي الذي يضطلع به شركاؤنا في السلام. فماليزيا توسطت لإجراء محادثات السلام وقادت فريق الرصد الدولي؛ وبروني وليبيا قدمتا أفرادا لرصد السلام؛ وثمة أعضاء آخرون في منظمة المؤتمر الإسلامي قدموا الدعم السياسي؛ وزادت البلدان المانحة ووكالات العون من احتمالات النمو والتقدم كنصيبين من أنصبة السلام.

ومع ذلك، إن سعينا إلى السلام لم يكن ليبلغ هذا المدى لولا الدور النشط الذي يلعبه المجتمع المدني. فلقد ساعد المجتمع المدني في إفهام كلا الطرفين مسائل صعبة ودراسة أفضل الممارسات وتقدير قيمة السلام. وكانت المجموعات الدينية في المجتمع المدني المحرك الرئيسي في بناء التفاهم والتسامح عن طريق إجراء حوار بين الأديان والتعاون في ما بينها. ولقد ساعدت تلك المجموعات على التقليل من احتمال سوء استعمال الأديان والمعتقدات بوصفها مؤججا للصراع. ووفرت هذه التجربة الخاصة أحد جوانب الإلهام للمبادرات التي أطلقها بلدي هنا في نيويورك في ما يتعلق بالحوار بين الأديان. والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في تعزيز الحوار بين الأديان والتعاون في ما بينها قد برز مرة أخرى في الأسبوع الماضي لدى انعقاد مؤتمر القمة التاريخي للحوار بين الأديان.

ولا بد من أن تندمج المجتمعات المحلية والوكالات المانحة والمجتمع المدني في أي نهج يتعلق باستراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراع والتسوية السلمية للتراعات. ويجب أن تنسق جميع القطاعات المعنية، من حكومات ومجتمعات محلية ووكالات مانحة ومجتمع مدني، جهودها وأن تتصرف بالقياس إلى مواطن قوة كل منها بحيث يدعم كل منها الآخر ويكمله تحقيقا لهدف منع نشوب التراعات وحلها. ويجب أن تكون الغاية كلية وألا تقتصر على الهدف المحدود المتمثل في وقف الصراعات. ذلك أن من شأن التنمية الشاملة التي يترتب عليها الاستقرار الاجتماعي أن تصرف العناصر الساخطة في المجتمع الذي يعاني من الصراع عن اللجوء إلى العنف من جديد.

وأحيانا ما يتمثل أكبر عائق للسلام حين تنشب الصراعات في داخل دولة من الدول في عجز الأطراف أو عدم استعدادها للكلام والدخول في حوار. وكثيرا ما تعمل المنظمات غير الحكومية بمثابة روابط للاتصال بين القوات الحكومية وقوات المعارضة، حتى وهي تضطلع بأدوارها الإنسانية والإنمائية. وقد شهدنا المجتمع المدني في منطقتنا يعين بالفعل في التوسط من أجل السلام. وأرى أن بذور السلام التي تم زرعها في آتشه، على سبيل المثال، ساعدت على جلب السلام الذي نعكف على بنائه من جديد.

ومع أن الدور الهام الذي يقوم به المجتمع المدني في أنشطة حفظ السلام يلقى تقديرا، بصفته إحدى الجهات الفاعلة في وقف حلقة الصراع، فإنه ينبغي أن يستمر أيضا في تطوير أفكار جديدة تستشرف المستقبل. وإذا ما وجه اهتمامه بشكل إيجابي صوب تنمية المجتمعات المحلية وتعزيز رفاه المجتمع، فإن صوته سيعلو على نحو تدعمه وتقويه الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والمحلي.

وقد أمكن السيطرة بسلام على عدة صراعات ممكنة الحدوث في المنطقة التي أنتمي إليها، وذلك بفضل مساعدة المجتمع المدني. وكان من بين تلك المسائل حالة المطالبات المتناقضة التي كان من الممكن أن تستفحل في بحر الصين الجنوبي. ومن ثم استكشفت حلقات عمل المسار الثاني إمكانية قيام الأنظمة المتعاونة في بحر الصين الجنوبي ببناء الثقة وتهيئة الأجواء التي يمكن فيها التصدي للتراعات. وها نحن لدينا اليوم إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا – الصين بشأن مدونة قواعد السلوك لبحر الصين الجنوبي. وهكذا ساعد المجتمع المدني على تحويل بحر الصين الجنوبي إلى بحر للسلام والتعاون بعد أن كانت مياهه نهبا للخلاف.

منذ ستين عاما أوجدت شعوب العالم الأمم المتحدة. ولم يمنح آنذاك أي دور للمجتمع المدني. أما اليوم فقد أثبت المجتمع المدني قيمته في بحثنا المشترك عن السلام. وأظهرت الدول استعدادها لأن تتقاسم مع المجتمع المدني، وهو شريك قريب ومجد، مهمة بناء السلام. فلنبيّن الآن أننا بالعمل معا نستطيع توسيع آفاق السلام.

وأستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): شكرا لك يا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في منع نشوب الصراع وتسوية التراعات بالطرق السلمية. وتأتي هذه المناقشة في وقت حرج، بينما نبدأ بشكل جماعي في رسم مسار العمل في المستقبل على تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الأسبوع الماضي، ونشعر بامتنان خاص للرئاسة الفلبينية لتوجيهها الاهتمام إلى هذه المسألة.

لقد مضى ١٥ عاما على إصدار الأمين العام تقريره المبدئي عن منع نشوب الصراع المسلح. وتدلنا التجربة على أن منع نشوب الصراع شيء لا تستطيع الحكومات القيام به على نحو فعال بمعزل عن الآخرين. وتقدم منظمات المجتمع المدني مساعدات ذات أهمية حيوية في طائفة متنوعة من أدوار منع الصراع. ذلك أن السمات الفريدة للمجتمع المدني، بما فيها طابعه المستقل، وامتداد تأثيره على نطاق العالم، وارتفاع مستوى اندماجه في المجتمعات المحلية، تجعل من المجتمع المدني شريكا لا يقدر بثمن لكل من المجلس وحكوماتنا الوطنية.

وتعرب كندا عن ترحيبها باعتماد مجلس الأمن مؤخرا القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) وإعلانه بشأن تعزيز فعالية الدور الذي يقوم به مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة. ويحدد القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بوضوح أهمية الإسهامات التي يقدمها المجتمع المدني وضرورة العمل على تعزيز قدراته.

ونعلم جميعا الدور الهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني، سواء منظمات السكان الأصليين أو المنظمات الدولية، في اكتشاف الأزمات والإنذار المبكر. ولكن منظمات المجتمع المدني تضطلع بوظائف شديدة التنوع عبر دورة الصراع، تشمل كل شيء من الدعوة إلى اصطحاب المجتمعات السكانية المعرضة في انتقالها، ومن ثم إلى الرصد والإبلاغ طويل الأجل. كما أنها يمكن أيضا أن تؤدي دورا فعالا عبر الفواصل المواضيعية، على سبيل المثال، في كفالة

إدراج منظور يتعلق بنوع الجنس وضمان قيام المرأة بدور في منع الصراعات وحلها، على النحو الذي يطالب به إعلان مؤتمر القمة العالمي.

وتدل تجربة كندا على أن للشركاء من المجتمع المدني أيضا قيمة كبيرة في الجهود التي تُبذل لتعبئة الإرادة السياسية على نطاق عالمي، كما يشهد بذلك الدور الرئيسي الذي تضطلع به ائتلافات المجتمع المدني في الحملة من أجل حظر الألغام الأرضية وفي الجهود التي بذلت لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وقد اجتمع هنا في نيويورك في حزيران/يونيه من هذا العام ما يزيد على ٥٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني من على امتداد ١٥ منطقة وأصدرت خطة العمل العالمي للشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وترسم خطة العمل العالمي نطاق المهام التي يمكن للمجتمع المدني القيام بها وتقدم توصيات هامة للحكومات الوطنية ولمنظومة الأمم المتحدة ونحن نؤيد تلك الخطة ونشجع تنفيذها.

وتشدد خطة العمل على ضرورة قيام المجتمع الدولي بنقل محور تركيزه من رد الفعل إلى الوقاية. ويقتضي تحسين الوقاية تحسين نوعية المعلومات وجودة توقيتها، كما يقتضي سرعة الاستجابة.

(تكلم بالفرنسية)

واليوم، أود أن اركز على ثلاثة من الطرق العملية التي يمكن لنا بها إحراز تقدم جماعي في الأشهر المقبلة نحو إدماج منظمات المجتمع المدني بشكل أفضل وزيادة فعاليتنا في هذا الصدد إلى أقصى حد.

أولا، لقد بدأ المجلس بالفعل في الإفادة على نحو أكثر تواترا من خبرة المجتمع المدني ومعلوماته من خلال آلية صيغة آريا. ونرحب بذلك، ولكننا نود أن نحث المجلس بقوة على تعميق هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، يمكنه النظر في استخدام الجلسات غير الرسمية والمشاورات واسعة النطاق مع جماعات المجتمع المدني بشكل أكثر استباقا، ليس في جمع المعلومات عن الحالات مثار الاهتمام الفعلي فحسب، وإنما أيضا في إتاحة الفرصة لتلك الجماعات للإنذار بالصراعات الناشئة الجديدة والقضايا المثيرة للقلق. ويمكن لهذا النهج أن يؤدي بالمجلس إلى النظر المبكر في تلك المسائل وأن يجعل استجابة المجلس أسرع وأوقع أثرا.

ثانيا، ينبغي أن تشير آليات الرصد والإبلاغ الموجودة لأجل حالات محددة بوضوح إلى الآليات التي يمكن من خلالها لجماعات المجتمع المدني أن توجه المعلومات إلى مجلس الأمن للنظر فيها أو التدخل بشأنها. ومن الأمثلة الممتازة على ذلك اتخاذ المجلس مؤخرا القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي ينشئ آلية للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة ويدرج في ذلك صراحة مشاركة منظمات المجتمع المدني ذات الصلة. وينبغي أن ينظر المجلس في تطبيق ذلك النموذج في مجالات نشاطه الأخرى.

وأخيرا، ونحن ننتقل إلى تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الأسبوع الماضي من خلال إنشاء كل من لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، يلزم أن نكفل لهياكلهما وولايتيهما أن تتيح لهما سبل الحصول على أهم المعلومات والخبرات المتوافرة وأنسبها توقيتا عن الأوضاع القطرية، بما فيها المعلومات التي توفرها منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان. وبإشراك المجتمع المدني من البداية يمكننا التأكد من أن جهودنا سترتكز على معلومات صحيحة وأنها سوف يساند بعضها بعضا.

وفي الختام، تعرب كندا عن اعتقادها الراسخ بأن منظمات المجتمع المدني لا تمثل فقط أعين المجتمع الدولي وآذانه على أرض الواقع، بل تمثل أيضا ضميرنا الجماعي. ونحن لذلك نشجع بقوة المزيد من التعاون الصريح مع المجتمع

المدني ونتطلع إلى العمل في الأشهر المقبلة من أجل مشاركة المجتمع المدني بشكل أوسع نطاقا في جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”اعترافا بالطابع المعقد للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، أكد مجلس الأمن على الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة لمنع الصراعات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

”وشدد مجلس الأمن على أن المسؤولية الأساسية عن منع الصراعات تقع على كاهل الحكومات الوطنية، وعلى أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يمكن أن يضطلعا بدور مهم في دعم الجهود الوطنية من أجل منع نشوب الصراعات، ويمكن أن يساعدا في بناء القدرات الوطنية في هذا الميدان، واعترف بأهمية الدور الداعم الذي يؤديه المجتمع المدني في هذا الصدد.

”وكرر المجلس تأكيد الحاجة إلى أن تستند هذه الاستراتيجية إلى التعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني حسب الاقتضاء، بما يعكس أوسع نطاق ممكن من الآراء.

”وأبرز مجلس الأمن المساهمات التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني المفعم بالحيوية والمتنوع في منع الصراعات وفي تسوية المنازعات بالطرق السلمية. ولاحظ أن المجتمع المدني الجيد الأداء يتمتع بميزة المعرفة المتخصصة والقدرات والخبرات والروابط مع عناصر المجتمع الرئيسية، ولديه التأثير والموارد، وهو ما يمكن أن يساعد أطراف الصراع على التوصل إلى حل سلمي للمنازعات.

”ولاحظ مجلس الأمن أن بإمكان المجتمع المدني المتسم بالقوة والشامل لجميع الفئات توفير القيادة المحلية، والمساعدة في تشكيل الرأي العام وتيسير المصالحة بين المجتمعات المحلية المتصارعة. وأكد مجلس الأمن أيضا على الدور الذي يمكن أن تضطلع به تلك الجهات في إقامة جسر للحوار واتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة بين أطراف الصراع.

”وشدد مجلس الأمن على علاقته مع المجتمع المدني وعزمه على تعزيز هذه العلاقة بما في ذلك، حسب الاقتضاء، عن طريق أمور منها عقد الاجتماعات وفق صيغة آريا، وعقد اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني المحلية خلال بعثات المجلس.

”واتفق مجلس الأمن على إبقاء هذا البند قيد الاستعراض.“

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن بالرمز S/PRST/2005/42.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. وبذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.